International Journal of Arabic Language and Literature Studies
المجلة الدولية لدراسات اللغة العربية وادابها
ISSN: 2707-7659
DOI: 10.32996/ijalls
Journal Homepage: www.al-kindipublisher.com/index.php/ijalls

العامل النّحويّ بين القديم والحديث – دراسة في التّفكير النّحويّ عند العرب

د. عبدالكريم عبدالقادر اعقيلان – أستاذ مساعد – قسم الدراسات العربية والإماراتية – كليات التقنية العليا – دولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

تاريخ استلام البحث: 2026/05/01 **تاريخ نشر البحث: 2026/05/16** **المجلد: 8** **العدد: 2**

الملخص:
يتناول البحث مفهوم العامل النّحوي بوصفه أحد أبرز المفاهيم في الدرس اللغوي العربي، لما له من دور أساسي في تفسير العلاقة بين العلامات الإعرابية ومواقعها، وضبط الصّلات بين المبنى والمعنى، وقد اتخذ البحث منهجًا وصفيًّا تحليليًا، بدءًا من سيبويه وابن جني، مرورًا بابن مضاء، وصولًا إلى اجتهادات النحاة المتأخرين والمحدثين. وهدف البحث إلى تتبّع مسار (نظريّة العامل النّحويّ) منذ نشأتها الأولى، مرورًا بما طرأ عليها من تعليل فلسفيّ وإعادة بناء، وصولًا إلى قراءات المحدثين لها، كما سعى إلى إبراز منطق الاستدلال عند النّحاة، وتسليط الضّوء على طبيعة الخلاف بين المدرستين البصريّة والكوفيّة في أصول العامل وأدلّته، وبيان أثره في بناء النّظريّة، بالإضافة إلى الكشف عن الصّلات الممكنة بين التراث النّحويّ واللّسانيّات الحديثة. وخَلُص البحث إلى أنّ نظريّة العامل لم تكن مجرّد أداة إعرابيّة، بل مبدأ فكريًّا ومنهجيًّا ساهم في بلورة التّصوّر النّحويّ العربيّ، وأنّ حضورها الممتّد في الدّراسات القديمة والحديثة يكشف عن عمق الفكر النّحويّ العربيّ وقدرته على التّجدّد والتّفاعل مع المناهج اللّسانيّة المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: العامل النّحويّ، النّحو العربيّ القديم والحديث، الخلاف البصريّ الكوفيّ، ابن مضاء القرطبيّ، اللّسانيّات الحديثة

The Syntactic Governor between Classical and Modern Approaches – A Study of Arabic Grammatical Thought

Dr. Abdulkareem Abdulqader Okelan – Assistant Professor – Arabic Emirati Studies Department – Higher Colleges of Technology – United Arab Emirates

Corresponding Author: Dr. Abdulkareem Abdulqader Okelan, **E-mail**: a_okelan@yahoo.co.uk

RECIEVED: 01 May 2026 **PUBLISHED:** 16 May 2026 **DOI:** 10.32996/ijalls.2026.8.2.2x

Abstract
This research addresses the concept of the Syntactic Governor (al-ʿāmil) as one of the most prominent concepts in the Arabic linguistic tradition, due to its essential role in explaining the relationship between inflectional markers and their syntactic positions, and in regulating the connections between form and meaning. The research has adopted a descriptive analytical approach, beginning with Sibawayh and Ibn Jinnī, passing through Ibn Maḍāʾ, and reaching the contributions of later and modern grammarians. The aim of the research is to trace the development of the theory of the Syntactic Governor from its earliest formation, through the philosophical justification and reconstruction it underwent, to the readings of modern scholars. It also seeks to highlight the logic of argumentation employed by the grammarians, to shed light on the nature of the disagreement between the Basran and Kufan schools regarding the foundations and proofs of the theory, and to demonstrate its impact on the construction of grammatical thought. In addition, the study endeavors to uncover the possible links between the grammatical heritage and modern linguistic theories. The research concludes that the theory of the Syntactic Governor was not merely a technical tool for parsing, but rather an intellectual and methodological principle that contributed to shaping the Arabic grammatical conception. Its enduring presence in both classical and modern studies reveals the depth of Arabic grammatical thought and its capacity for renewal and interaction with contemporary linguistic approaches.

Keywords: Syntactic Governor (al-ʿĀmil) – Classical and Modern Arabic Grammar – Basran–Kufan Dispute – Ibn Maḍāʾ al-Qurṭubī – Modern Linguistics

المقدمة:

يُعدّ مفهوم العامل النحوي
أبرز
المفاهيم في الدّرس اللّغويّ العربيّ، فقد اعتُمد عنصرًا ضروريًّا لفهم بنية اللّغة العربيّة؛ إذ به تُفسَّر علاقة العلامات الإعرابية بمواقعها، وبه تنتظم الصّلات بين المبنى والمعنى، وقد عَرَف هذا المفهومُ مسارًا طويلًا من التأسيس والنّقد وإعادة البناء، من سيبوية وابنِ جنّي إلى ابنِ مضاء، ثم إلى شرّاح التُّراث ومجدِّدي الدّرس اللّغوي في العصر الحديث، وتأتي هذه الدراسة الموسومة بـِ (العامل النّحويّ بين القديم والحديث – قراءة في التّفكير النّحويّ عند العرب)؛ لتقرأ (العامل) بين القديم والحديث، قراءةً تُزاوج بين وصف مراحل تطوّره وتحليل التّحوّلات الفكريّة التي دارت حوله.

هدف الدراسة

وتهدف الدّراسة إلى تتبّع مسار نظريّة العامل النّحوي منذ نشأتها ومرورًا بما طرأ عليها من تعليل فلسفيّ وإعادة بناء، وصولًا إلى قراءات المحدثين لها، وتبرز أهميّة هذا المسعى في أنّه يعيد قراءة أحد أهم مفاهيم الدّرس النّحوي بما يكشفه من منطق الاستدلال عند النحاة، وتسليط الضّوء على طبيعة الخلاف البصري – الكوفي في أصوله وأدلّته ومنهج تناولهم للعامل النّحويّ، كما يصل بين التّراث واللّسانيّات الحديثة، حين تُناقَش مفاهيمُ هذه النّظريّة وفق التّصوّرات الحديثة وبيان أنّ تلك الأصول النّحويّة العربيّة قد سبقت التّصورات الغربيّة في النّظر إلى اللّغة بوصفها نَسَقًا تحكمه ضوابطُ داخليّة، وتكشف عن عمق الرؤية النّحوية العربيّة، بما يتيح الإفادة منها في تجديد الدّرس اللّغوي وتعليم العربيّة.

الدّراسات السّابقة

بالنّظر في الدّراسات التي تناولت العامل النّحويّ سيظهر الكثير منها، وهذا يدلّل على أهمّيّة هذا الموضوع في الدّراسات اللّغويّة، وأنّ أبواب دراسته لا تزال تُطرقُ من حينٍ إلى آخر، والاجتهادُ فيها مستمرٌ، وقد اطّلعت على عددٍ كبيرٍ من تلك الدّراسات التي قد يظهر أنّها قريبةٌ من دراستي، لكنّ النّظر في مضمونها وأهدافها سيبيّن ما يتميّز به البحث الحاليّ عنها، ويجعله قيمةً مضافةً إلى مكتبة البحث في العامل النّحويّ، ومن أبرز هذه الدّراسات:

شريف إبراهيم بحيري الجمل (2012) – نظريّة العامل في الدّرس النّحويّ العربيّ
تناول البحث نظريّة العامل كما عرضها النّحاة العرب، مع تتبّع تطورها التاريخيّ وأثرها في بناء القواعد وفهم النّص القرآنيّ، في إطار وصفيّ أكثر منه نقديًّا، وتمثّل هدف الدّراسة في إبراز دور العامل في تشكيل النّظريّة النّحويّة العربيّة، وتوضيح أثره في تفسير النّص القرآنيّ خاصّة.

صالح حسين الأخضر (2014) – رؤية إلى العامل النّحويّ من خلال المعنى
ركّز البحث على البعد الدّلاليّ للعامل، مبيّنًا أنّ المعنى هو المرتكز الأساس لفهم العلاقات النّحويّة، وحاول إعادة تفسير الظّواهر الإعرابيّة على أساس دلاليّ أكثر منه شكليًّا، وقد هدف إلى إعادة الاعتبار للمعنى بوصفه الضّابط الرّئيس للعلاقات الإعرابيّة، والبحث عن بديل يفسر الظّواهر النّحويّة بعيدًا عن التّعليلات الشكليّة التقليديّة.

رجب رشاد السيد (2015) – نظريّة العامل بين النّحاة العرب والدّرس النّحويّ الحديث
تناول هذا البحث نظريّة العامل من زاويتين: الأولى، عند النّحاة العرب القدامى، والثّانية، في ضوء الدّرس النّحويّ الحديث، محاولًا إبراز أوجه التّشابه والاختلاف، وتقييم مدى استمرار فاعليّة النّظريّة في تفسير الظّواهر اللّغويّة في إطار الدّراسات اللّسانيّة الحديثة، وقد سعى البحث إلى توضيح موقع نظريّة العامل في التّراث النحوي ومقارنتها بآراء اللّسانيين المحدثين، لإبراز مدى حضورها أو تراجعها أمام المناهج الحديثة.

نادية محمد عبد الغني (2016) – نظريّة العامل في الفكر النحوي: دراسة نحوية تحليلية
هي دراسة تحليليّة لبنية نظريّة العامل وأسسها عند النّحاة، وهدفت إلى بيان أثرها في تشكيل القواعد النّحويّة وتفسير الظّواهر، مع التّركيز على نقاط القوة والضّعف فيها، وقد سعت إلى تحليل المكونات النّظريّة للعامل وتقويم مدى صلاحيّتها لتفسير الظّواهر النّحويّة.

طه الأمين بودانة (2018) – نظريّة العامل النّحويّ في ميزان النّقد العلميّ المعاصر
سعى هذا البحث إلى تقييم نظريّة العامل من منظور نقديّ علميّ معاصر، مبرزًا إسهامها في حفظ اللّسان العربيّ وضبط قواعده، لكنّه في الوقت نفسه رصد عيوبها كما لاحظها الباحثون المعاصرون، محاولًا الموازنة بين الإيجابيّات والسلبيّات، وكان الهدف هو اكتشاف القيمة العلميّة الكامنة في نظريّة العامل كما صاغها القدامى، مع الاستفادة من النّقد المعاصر لتطوير الرؤية إليها.

مصطفى بوهني (2018) – موقف المحدثين من نظريّة العامل النّحويّ
ناقش البحث مواقف المحدثين من نظريّة العامل، بين اتجاهات تمسكت بالتّراث، وأخرى دعت إلى التّجديد والتّيسير، وثالثة حاولت إيجاد بدائل، وسعى إلى الموازنة النّقديّة بين هذه المواقف، مبرزًا أن الواقع اللّغويّ ما زال يفرض حضور العامل رغم الانتقادات، وقد كان هدفه الأساسيّ تقديم تقويم علميّ لمواقف المحدثين من العامل، والكشف عن القيمة المستمرة لهذه النّظرية رغم دعوات التجديد.

فاطمة محمد علي آل ظافر (2019) – العامل النحوي عند المحدثين بين القبول والرفض
ركزّ البحث على موقف المحدثين من نظريّة العامل بين مؤيّد ومعارض، وقسّم الدّراسة إلى ثلاثة محاور: مفهوم العامل عند المحدثين، ومناهج المؤيّدين، ومناهج الرّافضين، بغرض إبراز التّباين في الرّؤية النّقديّة المعاصرة تجاه هذه النّظريّة، أمّا هدفه فتمثّل في جمع شتات الآراء المعاصرة حول العامل وتقديمها في صورة مقارنة نقديّة، لتقويم صلاحيّة النظريّة في العصر الحديث.

محمد محمود محاسنة وعبد الرحمن مصطفى القضاة (2021) – مقولات نظرية العامل بين القدماء والمحدثين: مقاربة نقدية لسانية
استعرضت هذه الدّراسة مقولات النّحاة القُدامى والمُحدثين حول نظريّة العامل، واتّبعت منهجًا استقرائيًّا تحليليًّا للكشف عن الأسس الفلسفيّة الكامنة وراء النّظريّة، مع التّركيز على إبراهيم مصطفى وتمام حسّان، بوصفهما من أبرز من نقد العامل أو اقترح بديلاً له، وهدفت إلى الكشف عن المقولات الجوهريّة للنّظريّة بين القديم والحديث، وتحليل الخلفيّة الفلسفيّة واللّسانيّة التي وجّهت النّقد إليها، وخُتمت الدّراسة بتوصياتٍ داعيةٍ إلى الاستمرار في استجلاء آراء العلماء في نظريّة العامل.

سناء بنت عبد الرحمن الأحمدي (2022) – نظرية العامل النحوي وقواعد النحو التحويلي: دراسة مقارنة
قدّمت الباحثة مقارنةً بين نظريّة العامل في النّحو العربيّ وقواعد النّحو التّحويليّ عند تشومسكي، بغرض بيان أوجه الالتقاء والافتراق بين النّظريّة التّراثيّة والمناهج اللّسانيّة الحديثة، وفتح أفقٍ جديد لفهم العلاقة بينهما، والهدف المعلن لهذه الدّراسة هو إظهار أوجه التّشابه والاختلاف بين النّظريّة العربيّة التّقليديّة والنّحو التّوليديّ التّحويليّ، وقياس مدى تقارب الأسس النّظريّة بينهما.
وبعد، فيتّضح من عرض هذه النّماذج من الدراسات – والكثير غيرها – أنّها تفرّقت في زوايا متعددة؛ فبعضها اقتصر على التّراث وتحليل النظرية في إطارها القديم، وبعضها خصّ دراستها من خلال نموذج الشّخصيّة النّحويّة كسيبويه، وبعضها انشغل بمواقف المحدثين، وأخرى اتجهت إلى المقارنة مع المناهج اللّسانية الحديثة، أو إلى نقد النظرية والبحث عن بدائل لها، وكلّ تلك الدراسات قدّمت إضافاتٍ في هذه المسألة.
ويأتي هذا البحث ليُضيف من جانبه محاولةً أشمل وأعمق، حيث جمع بين التّأصيل التّاريخيّ لمسار النّظريّة، والتّحليل الفلسفيّ والفكريّ لمراحل تطوّرها، كما تناول جهود الإصلاح والنقد لها، ووقف بشكّلٍ تفصيليّ على الخلاف في هذه النّظريّة بين المدرستين النحويتين الكبريين (البصرة والكوفة) كما عرضها أبو البركات الأنباريّ والعكبريّ في كتابيهما حول مسائل الخلاف، ثمّ ختم الحديث عن أبرز مواقف المحدثين حول النّظرية، ومن هنا فإن هذا البحث لا يقف عند زاوية محدودة، بل يقدم رؤية شمولية متكاملة، يسعى من خلالها إلى إبراز القيمة الفكرية للنّظريّة وإعادة قراءتها قراءة وصفيّةً.

منهج الدراسة وحدودها

تعتمد الدّراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ في دراسة نظريّة العامل، فهي تبحث في نشأة النّظريّة، وبيان الفواصل التّاريخيّة التي أسهمت في بلورة حدودها الفكريّة قبل التأليف وبعده، كما تسعى إلى وصف وتحليل أسس الخلاف التي قامت بشأنها ووثّقها النّحاة في مؤلّفاتهم، وكيف تمّ تناول هذه النّظريّة في الدّرس اللّغويّ الحديث، مبرزةً مناهج الترجيح عند الأنباريّ والعكبريّ، مع إضاءة حول موقف المحدثين من إحياء النظريّة أو نقدها، وبذلك؛ سعى منهج البحث إلى تقديم صورة وصفيّة وتحليليّة شاملة تجمع بين تتبّع الظاهرة في جذورها التاريخية، وتحليل مسالك الاستدلال فيها، وربط نتائجها بآفاق البحث اللغويّ المعاصر.

أسئلة الدراسة

تسعى الدّراسة في سبيل تحقيق أهدافها إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:
1. كيف تشكّل مفهوم العامل وما المراحل التي أسهمت في بلورة حدوده النّظريّة؟
2. ما مرتكزات الخلاف وأدلته بين النّحويّين البصريين والكوفيين في مسائل العامل؟
3. ما منهج التّرجيح عند أبي البركات الأنباريّ والعكبريّ في نظريّة العامل؟
4. ما أبرز مواقف المحدثين من نظريّة العامل في ضوء المناهج اللّسانيّة الحديثة؟

خطة البحث

ومن أجل تحقيق أهداف البحث، جاءت الدّراسة وفق الخطّة الآتية:
- أوّلاً: العامل بين المفهوم والنّشأة
- ثانيًا: مراحل تطوّر نظرية العامل
- ثالثًا: نظريّة العامل في ضوء الخلاف بين البصريّين والكوفيّين
- رابعًا: نظريّة العامل في ضوء أبرز مواقف المحدثين
- الخاتمة

- **أوّلاً: العامل بين المفهوم والنّشأة**

أثار العامل النحوي جدليّةً ونقاشًا واسعًا بين النحاة قديمًا وحديثًا، وشغل هذا المفهوم حيّزًا كبيرًا في النظرية الإعرابية حتى صار أشبه بالمفتاح الذي يلج به الدارس أبواب النحو العربي، والعامل – في جوهره – ليس مجرّد رمز اصطلاحي، بل هو القوّة التي توجه حركة الإعراب وتضبط

مواقع الكلمات داخل التراكيب، ولذا عرّفه النحاة بأنّه: "ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا"[1]، وعلى الرغم من بساطة هذا التعريف، فإنّه يضعنا أمام حقيقة عميقة، وهي أنّ الإعراب في العربية لم يُترك للذّوق أو التلقّي، بل أُحيل إلى علّة منظومة تضبط المعنى وتمنع اضطراب الكلام أو وقوع اللبس فيه.

ومن هنا يُمكن أن يظهر سبب تبنّي النحويين رؤية أنّ العامل ليس مجرّد أداة إعرابية، وإنما مبدأ ضابط يضمن للنحو العربي دقّته وانسجامه، فما أن يرد الفعل حتى يستدعي فاعلاً مرفوعًا، وما أن يتقدم حرف الجر على الاسم حتى يقوده إلى الجر، وما أن يقع الاسم في صدر الكلام حتى يُرفع مبتدأ وإن لم يصرَّح بالعامل الملفوظ، فلقد أراد النحاة من وراء هذا التصور أن يجعلوا الإعراب نسقًا من العلاقات المترابطة، لا مجرد حركات صوتية تتبدّل تبعًا للسياق.

وإذا عدنا إلى البدايات الأولى لعلم النحو – أي: البدايات الفعلية للتنظير النحوي – وجدنا أنّ الخليل وسيبويه قد وضعا الأساس لفكرة العامل، حين لاحظا أنّ تغيّر الحركات الإعرابية ليس عشوائيًّا، بل نتيجة لقوى مؤثرة تحكم موقع الكلمة، وقد تبنّى سيبويه هذا التصور بوضوح في (الكتاب)، حيث جعل العامل هو المرجع الذي يفسّر كل ظاهرة إعرابية، فيقول: " وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأفُرّقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[2]، ويتّضح من كلام سيبويه في هذا الموضع أنّه أراد أن يضع حدًّا فاصلاً بين نوعين من العلامات التي تلحق أواخر الكلمات، بحيث يميّز بين ما يخضع للعوامل فيزول بزوالها، وما يثبت لزوماً دون أن تؤثر فيه تلك العوامل، ويمكن بيان ذلك في جانبين:

أوّلًا: العلامات الإعرابيّة المتغيّرة، وهي العلامات التي يُحدثها العامل، فتظهر في الكلمة رفعًا أو نصبًا أو جرًّا أو جزمًا بحسب موقعها في السياق، وهذه العلامات ليست أصيلة في ذات الكلمة، بل هي أثرٌ من آثار دخول العامل عليها، فإذا زال العامل زالت علامته، ومن الأمثلة على ذلك: الاسم الذي يكون فاعلًا مرفوعًا، ثم يتحوّل مفعولًا منصوبًا، فالإعراب عند سيبويه هو انعكاس مباشر للتغيّر في العلاقات النحويّة التي تتحكّم في موقع الكلمة.

ثانيًا: العلامات البنائيّة الثابتة، ويقابلها ما يلازم الكلمة من علامات ثابتة لا تتغيّر بتغيّر العوامل؛ لأنها مرتبطة بطبيعة الكلمة ذاتها، لا بموقعها في الجملة، فالحروف، مثلًا، تُبنى على السكون أو الفتح أو الكسر، وتبقى على حالها مهما تغيّر السياق، ومن هنا، فإن البناء عند سيبويه ليس فرعًا عن العامل، وإنما وضعٌ لازمٌ للكلمة في ذاتها.

ويظهرُ من ذلك، أنّ سيبويه لم ينظر إلى الإعراب بوصفه ظاهرة صوتيّة فحسب، بل رآه نظامًا يكشف عن العلاقات بين الكلمات داخل التركيب، بينما يمثّل البناء حالةً استثنائيّةً قائمةً على الثبات، وهذه التفرقة تمثّل أساسًا مهمًّا في تنظيره للعامل، حيث جعل من تغيّر العلامات مظهرًا من مظاهر عمل العوامل، مقابل علاماتٍ أخرى تخرج عن هذا الباب لكونها مبنيّة لا تتأثر بالعوامل.

ثم جاء من بعده ابن جني، فأضفى على النظرية أبعادًا فلسفية، معتبرًا أنّ العامل هو (المقتضي) الذي يستدعي الأثر، فيقول: " فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل"[3]، أي أنّ العلامة الإعرابية ليست حركةً صوتيّة عارضة، بل نتيجة حتميّة لمقتضٍ سابق، هو العامل، وبذلك جعل العلاقة بين العامل والمعمول علاقة (سبب بمسبَّب)، فلا يكون التغيّر في الحركات إلّا استجابة لما يوجبه العامل، وهنا تتّضح أثر النزعة الفلسفيّة في تفكيره، فقد استعار منطق العلّة والسببية في الفلسفة والكلام، ليبني به تنظيرًا نحويًّا يفسّر ظواهر الإعراب.

ومن خلال هذا التصوّر، لم يَعُد العامل عند ابن جنّي مجرّد (مؤثّر لغويّ) كما رآه سيبويه، بل تحوّل إلى (قوّة مقتضية) تحكم العلاقة بين المبنى والمعنى، وتربط بين الصورة الصوتيّة للحركة وبين الوظيفة النحويّة للكلمة، وهذا ما جعله ينظر إلى الإعراب على أنّه نتاج حتميّ لتأثير العامل، وبدونه لا يُفهم تغيّر الحركات.

ومع ذلك، فإنّ بعض اللغويين قد نظروا إلى هذا المبدأ على أنّه أدخل في النحو تعقيدًا لا حاجة إليه، كما هو شأن ابن مضاء القرطبيّ في كتابه (الرّد على النّحاة)، الذي انتقد إكثار النحاة من البحث عن عوامل خفيّة لكل حركة، ورأى أن الأولى الاكتفاء بوصف الظاهرة كما هي، غير أنّ أنصار العامل من جمهور النحاة واللغويين التقليديّين قد ظلّوا متمسّكين بمفهوم العامل باعتباره الأساس الذي يقوم عليه الإعراب، وكان على رأس هؤلاء الأعلام: ابن مالك (672هـ) صاحب الألفية وشرح التسهيل، الذي أقام بنيان قاعدته النحوية على نظرية العامل، فدارت أكثر أبوابه في فلك (العامل والمعمول)[4]، حتى بات هذا المبدأ محورًا حاكمًا لتفسير الظواهر الإعرابية في مصنّفاته، ثم جاء من بعده ابن هشام الأنصاري (761هـ) في (مغني اللبيب)، فوسّع من ميدان النظر في العوامل، وصنّفها على نحوٍ يكشف عن عمق أثرها في التراكيب، مؤكّدًا أنّ الإعراب لا يُفهم في حقيقته إلا إذا أُرجع إلى علله المؤثرة فيه[5]، ويضاف إلى جملة العلماء الرضيّ الاستراباذي (686هـ) في (شرح الشّافية)[6]، حيث صرّح بضرورة الأخذ بمبدأ العامل لتفسير الظواهر النحوية، وعدّه قاعدة لا غنى عنها في بناء النظر النحوي، ثم السيوطي (911هـ) في (الاقتراح)[7] و(الهمع)[8]، الذي تبنّى هذا المبدأ وجعله من ركائز النّحو العربيّ وسماته المميّزة، وهنا تبرز المفارقة بين من أراد للنّحو أن يكون علمًا للتّفسير والتعليل، وبين من جعله علمًا للوصف والتقعيد، فكان العامل عند روّاد المدرسة التّراثيّة – إن صحّ التّعبير – مفهومًا منهجيًّا ضابطًا أكثرَ منه علّةً غيبيّةً.

---

(1) الخطيب، عبداللطيف. ابن يعيش وشرح المفصّل، جامعة الكويت، 1999، ص 386.

(2) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، 13/1.

(3) يُنظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. المنصف – شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني. دار إحياء التراث القديم، بيروت، 1954، ص 4.

(4) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق بركات يوسف هبود، مراجعة يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1431هـ.

(5) يُنظر: ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر، دمشق، 1985.

(6) يُنظر: الأستراباذي، رضيّ الدين. شرح الكافية في النحو. دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.

(7) يُنظر: السيوطي، جلال الدين. الاقتراح في أصول النحو. تحقيق محمود فجال. دار القلم، دمشق، 1989.

(8) يُنظر: السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية، مصر، 1431هـ.

وخلاصة القول: أنّ مفهوم العامل لم يكن ثابتًا في مساره، بل تعاقبت عليه أطوار متباينة، فكان عند سيبويه إطارًا يفسّر تغيّر العلامات بين البناء والإعراب، ثم ارتقى عند ابن جنّي إلى علّة فلسفيّة تُصاغ في ضوء منطق السّببيّة، ثم عُدّ عند ابن مضاء عبئًا يُثقِل الدرس النّحوي ويستوجب تجاوزه، ليعود في أعمال ابن مالك وابن هشام والرضي والسيوطي إلى قلب النّظريّة بوصفه أداةً محوريّة لا غنى عنها في ضبط العلاقات الإعرابية وتفسيرها، وهكذا باتت نظرية العامل أداةً تكشف تحوّل الذّهنيّة العربيّة في تعاملها مع اللّغة بين الوصف والتّعليل، وبين التّبسيط والتّعقيد.

- **ثانيًا: مراحل تطوّر نظريّة العامل**

لا يمكن أن نَعُدّ مفهوم (العامل) في النحو العربي نتاج لحظة واحدة أو اجتهاد فردي، بل هو نتيجة تطور فكريّ ونحويّ تراكميّ، تشكل عبر مسار طويل من البحث والتأمل في بنية اللغة، فقد مرّت فكرة العامل بمراحل متعددة قبل أن تستقر كأحد المفاتيح الرئيسة في التحليل النحوي[9]، وتجلّى هذا التطور في تنوّع المصطلحات التي استخدمها النحويون للتعبير عن أثر العامل في تنظيم الكلام، مما يدلّ على وعي بهذا المفهوم.

ومن خلال استقراء هذا التطوّر يتّضح أنّ نظرية العامل لم تَسِر في خطٍّ مستقيم، وإنّما مرّت بمراحل متتابعة لكلٍّ منها ملامحها وخصائصها، بدءًا بالتقعيد الأوّلي البسيط، ثم التحليل المنهجي، ثم الانفتاح على الفلسفة والمنطق، وأخيرًا النّقد والتّفكيك، ومن هنا تبرز أهميّة تتبّع هذه المراحل في الكشف عن طبيعة الفكر النحويّ العربيّ، إذ تكشف كيف استطاع هذا الفكر أن يتحوّل من معالجة ظاهرة لغويّة جزئيّة إلى تشييد نسقٍ علميّ متكامل ظلّ حاضرًا في مناهج الدرس اللغوي عبر العصور.

ويُمكن تقسيم مراحل تطوّر نظريّة العامل على النّحو الآتي:

المرحلة الأولى: مرحلة التّصحيح اللّغويّ

تمتدّ البدايات الأولى للنحو العربي – أي: البدايات التمهيدية - إلى العصر الأمويّ المبكّر، وتحديدًا إلى القرن الأوّل للهجرة، حيث يبرز عمل أبي الأسود الدؤليّ (69هـ) بوصفه المَعْلَم الأبرز في هذه المرحلة، فقد انصرف جهده إلى معالجة ظاهرة اللحن التي أخذت تلوح في ألسنة الناس مع اتّساع رقعة الاستعمال وتداخل الألسن، وإذا كان جوهر النحو يقوم على تهذيب اللسان وتربيته وفق قواعد صارمة من الإعراب والصرف، فإنّ الدافع الأوّل إلى نشأته كان مواجهة هذا اللحن وصيانة الفصحى من الانحراف، ومن هنا يُمكن النظر إلى ابتكار أبي الأسود للنحو على أنّه استجابة عملية لحاجة لغوية مُلحّة، أكثر منه تنظيرًا مجرّدًا، فكان بذلك واضع اللبنة الأولى في بناء الدرس النحوي العربي، قال ابن سلام الجمحي: "وكان أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي وإنما فعل ذلك حين اضطرب كلام العرب"[10]، وهذا يعني أنّ الجهد النحوي الأول كان بمثابة اللّبِنة التأسيسيّة التي أرست أصول القواعد، وحدّدت العلامات التي تُعين على سلامة النطق وصحّة الأداء اللغوي، ثمّ تتابعت بعد أبي الأسود طبقات متنوّعة من النحويّين واللغويّين الذين تلقّوا هذا العلم، فزادوه تفريعًا وتوسيعًا، ومن هنا يتبيّن أنّ مرحلة (التصحيح اللغوي) لم تكن سوى طورٍ تأسيسيّ وتنظيميّ، سبق انتقال النحو إلى مراحلٍ أشدّ تعقيدًا وأوسع أفقًا في مباحثه ومنطلقاته[11].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ المصنّفات الكبرى أو المؤلّفات الموسّعة لم تكن قد وُجدت بعدُ في هذه المرحلة، إذ غلب عليها الطابع الشفهي والتعليمي القائم على التلقين، واتّسمت بقدرٍ من البساطة، مع تركيزٍ واضح على تقويم النطق وتقعيد المبادئ الأولية للغة، وكان الهدف الأسمى آنذاك هو مقاومة ظاهرة اللحن وصيانة الفصاحة العربيّة من التبدّل والانحراف، غير أنّ أثر أبي الأسود الدؤليّ امتدّ عبر تلامذته الذين أخذوا عنه النحو، ومن أشهرهم[12]: يحيى بن يعمر (129هـ)، وميمون الأقرن، وعنبسة الفيل، وهؤلاء الثلاثة قد صنّفهم الزبيديّ في طبقاته ضمن الطبقة البصريّة الثانية، بعد طبقة أبي الأسود الدؤليّ التي عُدّت الطبقة البصريّة الأولى[13].

المرحلة الثّانية: مرحلة التقعيد اللّغويّ

تمتدّ مرحلة التقعيد اللغوي لتغطي القرن الثاني للهجرة، وتستمرّ إلى مطالع القرن الثالث، وهي المرحلة التي شهدت اكتمال الجهود الأولى في صورة قواعد مدوّنة ومناهج أكثر انتظامًا في دراسة اللغة، ويُمكن توصيف هذه المرحلة بأنّها الطور الذي بدأت فيه نظرية العامل تتبلور وفق تطوّر نوعيّ في النظر النحوي؛ إذ لم تعد القواعد مقتصرة على الضبط الظاهري لأواخر الكلمات، بل تجاوزت ذلك إلى معالجة الوظائف النحويّة والعلاقات الرابطة بين المكوّنات داخل التراكيب، ومن هنا يمكن القول: إنّ هذه النظرية قد نشأت استجابةً لحاجة علميّة ملحّة لتفسير الظاهرة الإعرابيّة التي بدأ أبو الأسود الدؤليّ بوضع أسس ضبطها، فكانت بذلك امتدادًا طبيعيًّا لمسيرة تقعيد اللغة وتنظيمها على أسس علميّة دقيقة.

وتبرز ملامح نظرية العامل في هذه المرحلة مؤطَّرةً بجهود علمين من أعلام النحو العربي، هما: الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 175هـ) وسيبويه (ت 180هـ)، فأمّا الخليل، فإنّ آراءه في العامل لم تَرِد إلينا في مؤلّفات مستقلّة منسوبةٍ إليه مباشرة، وإنّما عُرفت اجتهاداته من خلال ما نقله عنه تلامذته، وفي مقدّمتهم سيبويه في كتابه، ويمكن تلخيص تصوّره لمفهوم العامل في جملة نقاطٍ نوجزها على النحو الآتي[14]:

- استخدم الخليل مصطلح العامل بصيغة صريحة في شرحه للظواهر النحويّة.
- جعل من العامل مبدأً أساسيًّا تقوم عليه الظاهرة اللغويّة في تفسير الإعراب.
- نظر إلى العامل من زاوية دلاليّة، باعتباره مجموعة من العناصر السابقة للمعمول في السياق التركيبي، تستمدّ فاعليتها من موقعها داخل البناء اللغوي.

(9) يُنظر: الياسري، علي مزهر. الفكر النحوي عند العرب – أصوله ومناهجه. الدار العربيّة للموسوعات، بيروت، 2003، ص 242.

(10) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. سبب وضع علم العربية. تحقيق مروان العطية. دار الهجرة، بيروت/دمشق، 1988، ص 57.

(11) يُنظر: أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي. مراتب النحويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، 2009، ص 20.

(12) يُنظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 24.

(13) يُنظر: الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله. طبقات النحويين واللغويين. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، مصر، ط2، ص 27–29.

(14) يُنظر: العنبر، عبد الله. النظريات النحوية – ثورة منهجية بين عوالم التخفّي ومرايا التجلي. أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، 2014، ص 210–211.

إذن! فمفهوم العامل وتأثيره في بنية الكلام قد ازداد رسوخًا في أذهان النحويين بعد عصر الخليل بن أحمد الفراهيديّ[15]، وكانت الإشارة الأولى إلى هذا المفهوم، في إطار الفكر النحويّ التّقعيديّ، ظاهرةً بوضوح في كتاب (سيبويه) الذي يُعدّ المرجع الأوّل في هذا الباب، ويُلاحظ أنّ موضوع الإعراب والعمل يتصدّر القضايا النحويّة في هذا الكتاب؛ إذ يرد بعد أسطر قليلة من مقدمته في باب [علم ما الكلم العربيّة]، ليعقبه مباشرة باب [مجاري أواخر الكلم من العربيّة] [16]، ممّا يدلّ على المكانة المركزيّة التي احتلّها العامل في بناء التصوّر النحوي عند سيبويه.

إنّ مجيء هذا المفهوم في مقدمة كتاب سيبويه يعكس أهميته في ضبط القواعد النحوية وفهم التراكيب اللغوية، كما يُوحي هذا الترتيب بأن النحاة الأوائل، كانوا قد استقروا على فكرة أن التغيير الإعرابي في الكلمات ليس عشوائيًا، بل تحكمه عوامل محددة، وهذا ما جعل العامل أساسًا في بناء القواعد النحوية وتفسير ظواهر اللغة، مما أثر لاحقًا على تطور الدراسات النحوية العربية.

ومن أبرز الآثار التي تترتّب على هذا العامل عنده[17]: إظهار علامات الإعراب أو تقديرها بحسب الموقع والسياق، فضلاً عن ضبط العلاقات التركيبيّة بين مكوّنات الجملة، فقد أصبحت علامات الإعراب تُفسَّر على أنّها نتائج لعلاقات نحويّة تحكمها عوامل لفظيّة أو مقدَّرة، لا مجرّد ظواهر شكليّة قائمة بذاتها، يقول سيبويه: "وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار لأُفرِقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العامل - وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه - وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدثَ ذلك فيه من العوامل، التي لكلّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[18]، وهو ما غيّر طبيعة النظرة إلى الإعراب وربطه بإطارٍ نظريّ يقوم على مبدأ التأثير المتبادل بين مكوّنات الجملة.

وبالنظر في كتاب سيبويه، أيضًا، يتبيّن أنّ مفهوم العامل لم يُطرح عنده في صيغةٍ مصطلحيّةٍ واحدةٍ محدّدة، وإنّما عُولج من خلال مفاهيم متنوّعة، كالفعل المتعدّي، والتعليق، والإلغاء، وغيرها من الأساليب التي تشير في مجموعها إلى علاقة التأثير بين عناصر الجملة[19]، وهذا التنوّع في الطرح لا يُعدّ ضربًا من الغموض أو التشتّت، وإنّما هو شاهد على دقّة الملاحظة وثراء التصوّر النحويّ عند سيبويه؛ إذ نظر إلى العامل بوصفه قوّة لغويّة فاعلة تؤثّر في انتظام البنية التركيبيّة للجملة وتنظيمها.

وقد أفضى هذا التعدّد في المعالجة إلى وعيٍ نحويّ متطوّر يرى في العامل مفهومًا ناشئًا في سياق فكريّ تراكميّ، لا مجرّد مصطلحٍ جامدٍ أو ثابت، وهذا المنهج يعكس توجهًا يشبه ما تبنّاه البنيويّون، خصوصًا (فرديناند دي سوسير) في محاضراته حول اللسانيات العامة، حيث عرض اللغة كنظام داخلي، تقوم عناصره على علاقات متبادلة، لا على مرجعية خارجية أو استعمال فرديّ فاللغة عنده ليست مجرد مجموع كلمات متداولة بين الناس، بل نظام اجتماعي من العلامات تحكمه قوانين داخلية صارمة، وهو ما يلتقي مع ما ورد في قوله: بأنّ "دراسة الظواهر اللغوية الخارجية مفيدة جداً، ولكن القول أننا لا نستطيع فهم النظام اللغوي الداخلي من غير دراسة الظواهر الخارجية إنما هو كلام بعيد عن الحقيقة"[20]، فهذا القول يلتقي مع منهج سيبويه؛ إذ لم يشترط لفهم قواعد الإعراب والعلل النحوية معرفة الظروف الخارجية، بل جعل النظام النحوي قائمًا بذاته، يفسَّر من داخله، وبذلك يلتقي الوعي النحوي العربي المبكر مع ما أكّده (سوسير) لاحقًا من أنّ اللغة نسق داخلي مستقل، عناصره تُفهم بعلاقاتها البينية، لا بالرّجوع إلى عوامل خارجية[21].

ومن ثَمّ فإنّ مرحلة التقعيد اللغويّ قد مثّلت منعطفًا حاسمًا في تاريخ النحو العربيّ، إذ أفضت إلى ترسيخ مفهوم العامل بوصفه ركيزةً أساسيّة في تفسير الظاهرة الإعرابيّة، وانتقلت به من حدود الضبط الشكليّ لأواخر الكلمات إلى بناء نظريّ يكشف عن طبيعة العلاقات النحويّة الضابطة للمكوّنات داخل التراكيب، وقد أسهمت جهود الخليل وسيبويه في إرساء هذا المفهوم وتثبيت دعائمه في بنية الدرس النحويّ، حتّى أصبح العامل – عندهما – مبدأً مفسِّرًا لانتظام اللغة وضبط تراكيبها، لا مجرّد مصطلح تقعيديّ عابر، الأمر الذي منح الدراسات اللاحقة أساسًا راسخًا لبناء نظرية نحويّة ناضجة على نحوٍ تراكميّ ومتدرّج.

المرحلة الثالثة: مرحلة التّوسّع الفكريّ

تمتدّ هذه المرحلة ما بين القرن الثالث للهجرة وبدايات القرن الرابع، وهي الفترة التي عُرفت بعصر التدوين الموسوعيّ والانفتاح على العلوم العقليّة، وفي هذه المرحلة تأثّرت العلوم اللغويّة – وفي مقدّمتها علم النحو – بمناهج المنطق والفلسفة والجدل الكلاميّ، وهو ما أضاف إلى بنيتها أبعادًا جديدة ووسّع من مناهج معالجتها.

ويمكن تحديد معالم هذه المرحلة في اتجاهين بارزين:

أوّلهما: الاتجاه المنهجيّ العقليّ، وقد مثّله الزجّاجيّ (311هـ) الذي حاول أن يُخضع الظواهر النحويّة لمنهج عقليّ منظّم، يقرّب القواعد ويبسّطها في صورة تعليمية واضحة.

والثّاني: الاتجاه اللغويّ الفلسفيّ، وقد تجلّى في جهود ابن جنّي (392هـ)، الذي تجاوز النحو إلى أصول اللغة وفلسفة بنيتها، متأثّرًا بعلم الكلام والنظرة العقليّة للوجود واللغة، فكان بذلك من أبرز أعلام هذه المرحلة في بسط رؤية جديدة للدرس اللغويّ والنحويّ معًا.

---

(15) يُنظر: الخطيب، ابن يعيش وشرح المفصّل، ص 386.

(16) يُنظر: سيبويه، الكتاب، 2/1.

(17) يُنظر: العنبر، النظريات النحوية، ص 215.

(18) سيبويه، الكتاب، 13/1.

(19) يُنظر: الجوابرة، علي سليمان. "فكرة العامل وأثرها في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه." الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج 7، ع 22 (2022): 125–150.

(20) يُنظر: فيرديناند دي سوسير. محاضرات في علم اللسان العام. ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطلبي. آفاق عربية، بغداد، ط3، 1985، ص 40.ويُنظر: اعقيلان، عبد الكريم. أحكام الواجب النحوي في المرفوعات – دراسة في التفكير النحوي عند العرب. دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمّان، 2018، ص 267، 276.

(21) يُنظر: المجدوب، عز الدين. "إعادة تبويب الأبواب النحوية من منظور نظرية التعلّق: من المعنى إلى النص." مجلة اللغويات التطبيقية، ع 2 (2025): 9–13.

أوّلاً: الزّجاجيّ (311هـ)

أحدث الزجّاجيّ نقلةً نوعيّةً في مسار التفكير النحويّ، إذ انتقل به من الطابع الوصفيّ الذي يكتفي برصد الظواهر إلى مستوى أعمق يقوم على التعليل المنهجيّ المنظَّم، فلم يعد العامل النحويّ مجرّد وسيلة لتفسير الحركات الإعرابيّة في أواخر الكلمات، بل أصبح مكوّنًا أساسيًّا في البنية النحويّة، يخضع لأنماطٍ من العلل التعليميّة والقياسيّة والجدليّة، وقد رسّخ الزجّاجيّ هذا التحوّل من خلال تقسيمه العلل إلى ثلاثة أصناف كبرى، حيث قال: "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة"[22]، وهو تقسيمٌ يصوّر وعيه بأنّ الإعراب لم يعد نشاطًا آليًّا، بل عمليّة عقليّة ترتبط بسياقات معرفيّة أعمق.

فأمّا العلل التعليميّة فقد وُضعت ابتداءً لتيسير تعلّم كلام العرب وضبطه، وهي تقوم على السماع والنماذج المأثورة التي يظهر فيها أثر العامل بجلاء، كما يوضح الزجّاجيّ بقوله: "فأمّا التعليميّة فهي التي يُتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب"[23]، ومثال ذلك، قولهم: قام زيدٌ، وإنّ زيدًا قائمٌ، حيث يؤدّي دخول (إنّ) إلى نصب الاسم ورفع الخبر، وهو ما يكشف للمتعلّم آليّة تأثير العامل في البنية اللغويّة، ويقرّبه من إدراك القاعدة في سياقها التطبيقيّ.

وأمّا العلل القياسيّة فتقوم على ردّ الظواهر النحويّة إلى نظائرها بالاعتماد على منهج المقارنة العقليّة، وقد أشار الزجّاجيّ إلى ذلك بقوله: "وأمّا العلّة القياسيّة فكلّ ما اعتلّ به من العلل التي تُقاس بها نظائرها"[24]، ومن أمثلتها: قياس عمل (إنّ) وأخواتها على عمل الأفعال المتعدّية التي تحتاج إلى مرفوع ومنصوب، الأمر الذي يوسّع دائرة القاعدة ويجعلها قابلة للتطبيق على تراكيب أخرى تشترك معها في الخصائص النحويّة والدلاليّة.

والعلل الجدليّة النظريّة هي أفق يتجاوز حدود التوصيف إلى المناقشة الفلسفيّة، حيث تُطرح أسئلة من قبيل: "فمن أيّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلة؟"[25]، وهي تساؤلات تكشف عن بعد نقديّ يسعى إلى استجلاء منطق القاعدة وأصولها، والبحث عن الروابط التي تصل بين الظواهر النحويّة وما يماثلها في البنية والوظيفة.

ومن خلال هذا التصوّر يتبيّن أنّ دراسة العوامل النحويّة عند الزجّاجيّ لم تقتصر على ضبط الإعراب، وإنّما امتدّت إلى إدراك عللها الثلاث التي تتكامل في بناء نسقٍ نحويٍّ متماسك، فيه بعدٌ تعليميّ يعزّز الوعي بالقواعد، وأساسٌ قياسيّ يوسّع نطاقها، وأفقٌ جدليّ يفتح مجال النظر في منطقها وتفسيرها، وبهذا يصبح النحو العربيّ مسارًا متجدّدًا للتفكير والتحليل، يقوم على الربط بين الظاهر اللغويّ وجذوره العقليّة، لا مجرّد منظومةٍ جامدة من الأحكام والقواعد[26].

ثانيًا: ابن جني (392هـ)

يمثل البحث في العلل عند ابن جني (392هـ) مرحلةً مهمّة من مراحل تطوّر الفكر النحوي، إذ انتقل النحو العربي فيها إلى مستوى أعمق من التفسير والتحليل، متأثرًا بمناهج الفلسفة وطرائقها في التعليل، فقد تسلّلت أساليب البحث الفلسفي إلى ميدان النحو، حتى أصبح النحويون يتعاملون مع الظاهرة اللغوية تعاملًا يقارب مسلك الفلاسفة في استكشاف ما وراء الظواهر وربط الأشكال اللفظية بدلالات عقلية ومنطقية أوسع، وفي هذا السياق، قيل إن "علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين"[27]، وهو قول يعكس طبيعة الأسئلة الجوهرية التي أثارتها هذه المرحلة، مثل: لماذا تتغير أواخر الكلمات؟ وما العوامل التي تحكم هذا التغيّر؟ وهي أسئلة يوازي فيها مفهوم (العامل) النحوي فكرة (الفاعلية) عند أرسطو التي تبحث في: (من فعل الشيء؟)، وهي فكرة اتصلت في التراث الديني بمسألة التذكير بوجود الخالق والدعوة إلى توحيده[28].

وانعكس هذا التوجّه الفلسفي على تفسير العامل، إذ أصبح يُنظر إليه بوصفه آليّة عقليّة لا تُقبل إلا إذا استندت إلى مسوّغ منطقي، وقد تأسّست هذه المسوّغات على جملة من الأصول يمكن حصرها في ثلاثة محاور رئيسة:

أوّلها: القياس، وهو ردّ الظواهر النحوية إلى نظائرها بناءً على أوجه التشابه العقلي بينها.

ثانيها: السماع، وهو اعتماد الاستعمال الموثوق للغة في بناء القاعدة وتقريرها.

ثالثها: التعليل المنطقي، الذي يسعى إلى تفسير موقع الكلمة في التركيب وفهم أسباب تغيرها.

ومن خلال هذه الأسس، لم يعد العامل يُفهم على أنه قوّةٌ تفرض التغيّر الإعرابي، بل أصبح مفهومًا فلسفيًّا يرتبط بمنظومة عقليّة تنظم الكلام وتوجّهه، فكان ذلك نقلة نوعيَّة في نظريَّة العامل، إذ تحوّلت من أداة تقعيدية توضّح علاقة اللفظ بالمعنى إلى إطار تفسيري أعمق يكشف عن الصلة بين البنية اللغويَّة والفكر المنطقيّ، ويمهّد لوعي نحويّ جديد يرى في العامل مبدأً يفسّر انتظام اللغة في ضوء علاقاتها الداخلية، لا مجرد عَلامة شكلية لضبط أواخر الكلمات.

ويتّصل هذا التوجّه بمفهوم التّعليل في نشأة نظريّة العامل، إذ نظر النحاة إلى التّغيّرات الإعرابيّة بوصفها أبرز مظاهر التحوّل في بنية الكلمة، فعمدوا إلى ردّها إلى علل وعوامل تنظّمها، حتى تبلورت النظريّة تدريجيًّا ضمن إطار نظام القواعد، ومن هنا أخذ العامل يتشكّل في صورة إطار فلسفيّ للتفسير، لا مجرّد وسيلة لشرح الظواهر، وبذلك باتت هذه المرحلة منعطفًا مهمًّا في مسيرة النّحو العربيّ، إذ تجاوزت القواعد التفسيرية المستندة إلى السماع والقياس إلى مستوى عقليّ فلسفيّ يقوم على العلّة والتّعليل المنظّم.

وقد مهدت جهود الزّجّاجيّ وابن جنّيّ لظهور علم أصول النّحو، بوصفه مجالاً يبحث في المبادئ الكليّة التي تُبنى عليها القواعد، على غرار ما هو مألوف في علم أصول الفقه، ويبدو هذا التوجه جليًّا في مؤلفات ابن جنيّ مثل: الخصائص، وسرّ صناعة الإعراب، واللّمع في أصول النحو،

(22) يُنظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. دار النفائس، بيروت، 1986، ص 64.

(23) يُنظر: المصدر نفسه، ص 64.

(24) يُنظر: المصدر نفسه، ص 65.

(25) يُنظر: المصدر نفسه، ص 66..

(26) يُنظر: مكرم، عبد العال سالم. المدخل إلى علم النحو، ص 73. وانظر: حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، القاهرة، عالم الكتب، 2006م/1427هـ. ص 205.

(27) يُنظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، د.ت.

(28) يُنظر: الياسري، الفكر النحوي عند العرب، ص 229.

فقد تجاوز حدود الوصف إلى تحليل فلسفي لبنية النظام النحويّ، معتمداً على الاستقراء والقياس العقلي، وقد أشار تمام حسان إلى أنّ هذا اللّون من البحث يُعدّ خطوة أولى نحو صياغة فلسفة نحوية عربية تبحث في علل القواعد وأصولها النظرية[29]، كما وجد الباحثون في تراث ابن جني والزجّاجي نضجًا فكريًّا يتقاطع مع مناهج اللّسانيّات المعاصرة، مما جعل النحو العربي مادة قابلة للتجديد وإعادة القراءة، ورسّخ مكانته علمًا تحليليًا تفسيريًا يتجاوز حدود اللفظ إلى عمق البنية الفكرية[30].

المرحلة الرابعة: التفكيك النقدي لمفهوم العامل النحوي

إذا كانت المرحلة الثالثة قد أسست للبنية الفلسفية والعقلية في النحو العربي، وجعلت من نظريّة العامل محورًا مركزيًا في التّفسير، فإن المرحلة الرابعة جاءت لتشكّل منعطفًا مغايرًا، اتّسم بحركة نقدية استهدفت زعزعة هذه الأسس ذاتها وإعادة النظر في مشروعيتها، ويتقدّم هذه المرحلة أبو العباس أحمد بن مضاء القرطبي (592هـ)، الذي تصدّى فكريًّا لمفهوم العامل.

وقد انطلق ابن مضاء من رؤية إصلاحيّة، إذ عدّ أن التّعويل على العامل وما تبعه من علل ثوانٍ وثوالث قد أدخل النّحو في متاهاتٍ من الصّنعة والجدل العقليّ، وأثقل بنيته بما لا يعود بالنّفع على فهم اللّغة كما استعملها العرب، بل أخرجه عن غايته الأصليّة في حفظ البيان وضبط الأداء، ومن هذا المنطلق، دعا إلى الاقتصار على المنطوق الموثوق به، ونبذ الافتراضات الذهنية التي لا سند لها من السماع، وهو ما عبّر عنه صراحة في كتابه الرد على النحاة بقوله: "إني رأيت النحويين – رحمهم الله – قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللحن... إلا أنّهم التزموا ما لا يلزمهم، وتجاوزوا فيها القدر الكافي..."[31]، موضّحًا أنّ غايته حذف "ما يستغني النّحويّ عنه"[32]، والتنبيه "على ما أجمعوا على الخطأ فيه... فالعمل من النصب والرفع والجر والجزْم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره"[33].

ومن جانب آخر، وجّه ابن مضاء نقده إلى تقسيم العلل وتوسّع النحاة في توظيفها لتفسير الظواهر، ورأى أنّ كثيرًا منها لا يعدو أن يكون ضربًا من الجدل النظريّ، أشبه بالبحث عن علّة حكم ثبت بالنصّ، فلا يكون الجواب فيه إلا: (هكذا قالت العرب)، ولهذا صنّف العلل إلى ثلاثة أقسام: ما هو مقطوع به، وما فيه وجه مقبول، وما هو مقطوع بفساده[34]، ورأى أنّ هذه الأقسام – على تفاوتها – لا ينبغي أن تكون أساسًا لبناء القاعدة النّحويّة إذا انفصلت عن الاستعمال الفعلي للّغة، ويقول ابن مضاء: "وهذه الأقسام موجودة في كتب النحويّين، والفرق بين العلل الأُوَل والعلل الثواني، أنّ العلل الأُوَل بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منّا بالنظر، والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك، ولا تفيدنا إلا أنّ العرب أمة حكيمة! وذلك في بعض المواضع"[35].

وأمّا أبرز ما وجّهه ابن مضاء من اعتراضات، فكان على التّعليلات التي نسب فيها النّحاة إلى الفعل قوّة خفيّة تُحدث الرفع أو النصب، كما في قولهم: إنّ الفعل في (قام زيدٌ) رفع الفاعل لأنّه أثر فيه، أو أنّه في (ضرب زيدٌ عمرًا) نصب المفعول لتعدّيه إليه، فمثل هذه التفسيرات – عنده – إنّما هي فروض ذهنيّة مفصولة عن الملاحظة والاستقراء، وليست نابعة من طبيعة اللغة نفسها، ومن ثمّ رفض مفهوم العامل برمّته، ورآه بناءً نظريًّا يمكن الاستغناء عنه، بل إنّ التعويل عليه أدّى إلى تعقيد الدرس النحوي وإبعاده عن بساطته المتّصلة مباشرة بالنطق والفهم، وقد امتدّ نقده ليشمل جانبين متكاملين: أولهما، رفضه جعل العامل أداة تفسير غير منطوقة، وثانيهما، إنكاره للفائدة المرجوّة من الخلافات بين النّحاة في تحديد العامل داخل الجملة، إذ اعتبر أنّها لا تضيف شيئًا إلى المتلقّي ولا تسهم في إحكام الأداء[36].

ومن خلال هذه المواقف، ظهرت المرحلة الرابعة بصورة ثورة فكريّة على النّحو الفلسفيّ العقليّ الذي ترسّخ في المرحلة السابقة، وبرزت بوصفها مشروعًا إصلاحيًّا يسعى إلى إعادة النحو إلى بساطته الأولى، قائمًا على السماع والظاهر، بعيدًا عن التعليلات الجدليّة التي لا يقتضيها الاستعمال الحقيقي للغة.

وممّا يُثري النظر في نظرية العامل، أنّها لم تقتصر على مستوى الجدل الفلسفي والنقد المنهجي كما رأينا عند (سيبويه) و(ابن جني) و(ابن مضاء)، بل ارتبطت كذلك بمدى سلامة الشواهد التي استند إليها النحاة في إثبات عمل العامل، فالاحتجاج بالشعر كان أحد أبرز وسائل الاستدلال النحوي، غير أنّ كثيرًا من هذه الشواهد كان عُرضةً للنقد من حيث صحتها ومطابقتها للمعايير العلمية، وقد أظهرت الدراسات الحديثة – مثل دراسة (فساد الشاهد الشعري النحوي في كتب الخلاف النحوي – شاهد العامل في رفع الاسم بعد لولا أنموذجًا) – أنّ بعض الشواهد التي اعتمد عليها النحاة في إثبات رفع الاسم بعد (لولا) لا تصلح للاحتجاج، لأسبابٍ متعدّدة، منها: الجهل بقائل البيت، أو تعدد الروايات المتضاربة، أو إمكان تأويل الشاهد على وجهٍ آخر غير ما استدلّ به النحويون، أو وقوع تحريف متعمّد ليلائم آراءهم[37].

(29) يُنظر: حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ص 243.

(30) يُنظر: حمّي، عبد الكريم، ومحمد العيد رتيمة. "نظام النحو العربي وتكامل عموم العربية بين نظر ابن جني واللسانيات النصية الحديثة – تحليل ومقاربة – قراءة في المصطلحات والمفاهيم." مجلة رفوف، مخبر المخطوطات، جامعة أدرار – الجزائر، مج 12، ع 2 (2024): 666–676.

(31) ابن مضاء القرطبي. الرد على النحاة. تحقيق محمد إبراهيم البنا. دار الاعتصام، القاهرة، 1979، ص 64.

(32) المصدر نفسه، ص 69.

(33) المصدر نفسه، ص 69.

(34) المصدر نفسه، ص127 – 128.

(35) المصدر نفسه، ص128.

(36) المصدر نفسه، ص79، 80، 139.

(37) يُنظر: الزيادات، طارق إبراهيم، وعبد القادر مرعي بني بكر. "فساد الشاهد الشعري النحوي في كتب الخلاف النحوي: شاهد العامل في رفع الاسم بعد لولا أنموذجًا." مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ع 41 (2017): 117–126. ويُنظر: الحلواني، محمد خير. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف. دار القلم العربي، حلب، 1971، ص 169–182.

ويكشف هذا النقد أنّ ضعف الشاهد يؤثّر مباشرةً على قوة الدّليل النحوي؛ إذ إنّ العامل لا يُثبَت بمجرد الافتراض العقليّ، بل يحتاج إلى شاهدٍ لغويّ موثوق، ومن هنا، يمكن القول إنّ إشكاليّة (العامل) ليست نظريةً فحسب، بل هي أيضًا إشكاليّة في بنية الاستدلال ذاته، حيث أدّى اعتماد النحاة على شواهد مشكوك في صحتها إلى إضعاف بعض تصوّراتهم حول عمل العوامل، وهذا ما يجعل من ربط النّظرية النّحوية بالتّحقيق النّصي للشّواهد ضرورةً لفهمٍ أعمقَ للنّحو العربيّ وتاريخه.

- **ثالثًا: نظريّة العامل في ضوء الخلاف بين البصريّين والكوفيّين**

إذا كان مسار العامل قد شهد تحوّلات متعاقبة، فإنّ جذور الخلاف حوله لم تلبث أن ظهرت مبكرًا بين المدرستين الكبريين البصرة والكوفة، إذ يثير هذا الموضوع إشكاليات قديمة متجددة، فكيف اختلفت مدرستا البصرة والكوفة في النظر إلى العامل النحوي مع اتفاقهما على كونه ركيزة في بناء الجملة وضبط الإعراب؟

وللإجابة عن هذا السّؤال، فإنّ البحث يستدعي قراءة في المؤلفات التي تناولت مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين؛ لأنّها ستكون بمثابة المرجع الأوضح للكشف عن مظاهر الخلاف من حيث طبيعته وأسسه ممّا يُسهم في تأطير هذا الخلاف وبيان ما يتعلّق بنظريّة العامل التي نحن بصددها.

وكتب الخلاف التي عرضت مسائل الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين كثيرة، ولعل من أبرز هذه الكتب ما صنّفه أبو البركات الأنباري محاولاً التّوسّط بين الفريقين للتّرجيح بينهما واختيار ما يراه أنسب في اللّغة من غيره، ويأتي إلى جانبه مصنّف العكبريّ الذي يسعى من خلاله إلى التّبيين عن مذاهب النّحويّين البصريّين والكوفيّين، وله أيضًا كتابٌ في مسائل خلافيّة في النّحو، وإلى جانب هذه المصنّفات يأتي تصنيف عبداللّطيف الزّبيديّ ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ليعرض بعض مسائل الخلاف بين الفريقين، وبذلك تتكامل هذه المصنّفات في رسم صورة دقيقة لمدارس النحو الكبرى، كاشفةً عن أصول اختلافها وطرائق استدلالها، وممهّدةً للدارسين سبيل المقارنة والنظر النقدي في تراث النحويّين.

أوّلاً: العامل النّحويّ في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف – لأبي البركات الأنباري

بالنّظر في كتاب الإنصاف، يُمكن تحديد المسائل التي عنونها أبو البركات الأنباري بما يتّصل بنظريّة العامل، وقد جاءت على النّحو الآتي:

المسألة	الصفحة	المسألة	الصفحة
القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر	38/1	القول في رافع الخبر بعد (إنّ) المؤكدة	144/1
القول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور	44/1	القول في عامل النصب في الظرف الواقع خبرًا	197/1
القول في العامل في الاسم المرفوع بعد لولا	60/1	القول في عامل النصب في المفعول معه	200/1
القول في عامل النصب في المفعول	66/1	القول في العامل في المستثنى النصب.	212/1
القول في ناصب الاسم المشغول عنه	69/1	عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنّ) الشرطية.	435/2
القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع	71/1	عَلامَ ينتصب خبر (كان) وثاني مفعولي (ظننت)؟	676 /2
القول في العامل في الخبر بعد (ما) النافية النصب	134/1	القول في تقديم التمييز إذا كان العامل فعلًا متصرّفًا.	682 /2

والبحث لا يسعى إلى عرض هذه المسائل جميعها، ويستثني – أيضًا – ما ورد ضمنًا في ثنايا الكتاب في المسائل الأخرى، وإنّما يريد من هذا المثالَ لا الحصرَ، فبيان هذا العدد يمكن أن يسهم في تقديم تصوّر عن حجم ونسبة حضور نظريّة العامل في الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، ويؤكّد أهمّيّة هذه النّظريّة في الفكر النّحوي العربيّ، فنحن هنا أمام أربع عشرة مسألة من أصل مئةٍ وواحدٍ وعشرين، أي ما نسبته 11.5% - تقريبًا – من مسائل الكتاب هي عن العامل النّحويّ، وهذا يدلّ على أنّ نظريّة العامل لم تكن قضية عابرة في مباحث النحو، بل كانت محورًا أصيلًا يوجّه الخلاف، ويكشف عن عمق اشتغال النحاة بآليّات التفسير، ويبرهن على أنّها كانت أداة منهجيّة في صياغة النظرية النحويّة ورسم حدودها.

- **المرتكزات المنهجيّة لدى النّحويّين البصريّين والكوفيّين في نظريّة العامل – الأنباريّ**

إذا كان حضور العامل في مسائل الخلاف دالًّا على مركزيّته، فإنّ الأهمّ من ذلك هو النظر في المنهجيّة التي اعتمدها كلّ من النّحويّين البصريّين والكوفيّين في بناء حججهم، فليس الخلاف مجرّد فروق في الإعراب، بل هو انعكاس لطريقة في التفكير وميزان في الترجيح، ومن هنا يأتي البحث في المرتكزات التي شكّلت أسس هذا البناء، كما عرضها أبو البركات الأنباري في الإنصاف.

– **مرتكزات النّحويّين الكوفيّين:**

1. **اعتبار الفعل والفاعل وحدة واحدة**، ويظهر هذا في موقفهم من العامل في المفعول به، فقد "ذهب الكوفيّون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعلُ جميعًا، نحو: (ضرب زيدٌ عمرًا)، وذهب بعضهم إلى أنّ العامل هو الفاعل"[(38)].

(38) الأنباري، أبو البركات. الإنصاف. 66/1.

2. **التوسّع في إعمال المعاني**، إذ يجيز الكوفيّون أن يكون العامل هو المعنى، لا اللفظ وحده؛ فإذا دلّ الاسم أو الحرف أو التركيب على معنى الفعل، أجازوا أن يعمل عمله، ومن ذلك ما ذهب إليه خلف الأحمر من أنّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية، وفي المفعول معنى المفعولية[39]، وكذلك قولهم إن (إلا) تعمل النصب لأنها بمعنى (أستثني)[40].
3. **الاحتجاج بالشاهد وإن قلّ**، وهذا يعني أنهم لا يشترطون الكثرة ولا الشهرة في شواهدهم، بل يرون أن أي استعمال عربي فصيح يصلح أن يُبنى عليه حكم نحوي، ففي مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، استدل الكوفيّون ببيت شعريّ مجهول القائل، وهو:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

فهذا الشاهد بيتٌ واحدٌ، مجهول القائل، ومع ذلك اعتمدوه لإثبات قاعدة عامّة، وهي جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف وحرف الجرّ بحجة الضرورة الشعريّة[41].

- **مرتكزات النّحويّين البصريّين:**

1. **حصر العمل في الفعل أو شبهه**، فهم يرون أنّ الفعل هو الأصل في الإسناد والعمل، ففي مسألة (القول في عامل النّصب في المفعول)، "ذهب البصريّون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا... وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، وأما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية؛ فوجب أن لا يكون له تأثير في العمل"[42]، ويظهر من هذا النص أنّ البصريّين جعلوا الفعل أصلًا للعمل وعمدة الإسناد، ولم يجيزوا أن يعمل غيره إلا ما شابهه أو ورد به السماع الصريح.
2. **رفض إعمال معاني الحروف**، إذ يرى البصريّون أنّ الحروف ليست عوامل في الأصل، فهي "إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلبًا للإيجاز والاختصار؛ فإذا أُعملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار"[43]، ويُمكن القول بأنّ مركزيّة هذه الفكرة تنبع من رغبتهم في إبقاء العمل مقصورًا على ما وُضع له أصلًا، وحماية نظام الإعراب من أن يختلط بالمعاني التي لم تُجعَل للعَمل ابتداءً.

   وقد يظهر للوهلة الأولى أنّ الكوفيّين لا يقولون بالعامل المعنوي على شاكلة موقفهم من عامل الرفع في المبتدأ، إلا أنّ تتبّع المسائل النحويّة الأخرى يُظهر أنّهم قد قالوا به، كما في موقف خلف الأحمر الذي ذهب "إلى أنّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية"[44] وهو قول صريح بالعامل المعنوي، بل إنّ بعضهم نسب الابتداء نفسه إلى كونه عاملًا معنويًّا، وإن كان أبو البركات الأنباري قد عدّ هذا ضعيفًا لقوّة العوامل اللّفظيّة وكونها أولى بالعمل[45]، وهذا يكشف أنّ الخلاف لم يكن إنكارًا مطلقًا للعوامل المعنوية عند الكوفيين، بل كان تباينًا في مدى قبولها وتوسيع دائرتها.
3. **التشدّد في الاحتجاج بالشواهد**، إذ يشترط البصريّون كثرة الشاهد وصحّة نسبته، فلا يقبلون بناء قاعدة على بيت واحدٍ أو قول مجهول القائل، بل يقتصرون على ما كَثُر ورُوِي عن فصحاء العرب؛ لذلك رفضوا احتجاج الكوفيّين بالبيت المجهول في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وعدّوه شاذًّا لا يُقاس عليه[46].

إنّ هذه المُرتَكزات الثّلاثة بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين يُمكن عدُّها خطوطًا عامّة تُضيء الطّريق أمام فهم أسس الخلاف بينهم، ومن أجل ذلك أسميناها (مرتكزات)، فهي تُظهر لنا أنّ أيّ مسألة من مسائل العامل في الإنصاف لا تخرج غالبًا عن واحد منها على الأقل، وهذه المرتكزات تذكّرنا بثلاثيّة نظرية العامل: العامل، ومقتضاه، وأثره، فهي حاضرة بشكل غير مباشر في فكر النّحويّين البصريّين والكوفيّين[47]، وتمثل إطارًا كليًّا يفسّر طبيعة الخلاف، ويكشف أن الجدل لم يكن شكليًا فحسب، بل اختلافًا منهجيًا في بناء الحجة.

- **الأصول النّحويّة في مسائل الخلاف في العامل النّحويّ - الأنباريّ**

لقد أظهر البحث في إنصاف أبي البركات الأنباري أنّ النّحويّين البصريّين والكوفيّين قد استندوا إلى مجموعة من الأصول النّحويّة في تفسير مواقفهم من مسائل العامل النّحويّة، وهذه الأصول تُشكّل الإسناد الذي يقوّي المرتكزات المنهجيّة لديهم، وهي ليست عناصر ثانوية، بل هي قواعد كليّة يعتمد عليها النحويّون في بناء مذاهبهم، وبها تتقوّى حججهم وتتّضح مسالكهم، فهي بمنزلة المعيار الذي يُحتكم إليه، ويُرجع في ضوئه إلى ترجيح الأقوال وكشف وجوه الخلاف، وهذه الأصول هي:

1. السّماع، وهو النقل المباشر عن العرب الفصحاء شعرًا ونثرًا.
2. القياس، وهو إلحاق ما لم يرد سماعُه بما ورد على أساس المشابهة.
3. الإجماع، هو ما اتّفق عليه النحويّون البصريّون والكوفيّون.

---

(39) أبو البركات الأنباري. الإنصاف، 66/1.

(40) المصدر نفسه، 212/1.

(41) المصدر نفسه، 349/2. موطن الشّاهد (زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ)، فصل بين (زجّ) و (أبي...) بالمفعول به.

(42) المصدر نفسه، 66/1 – 67.

(43) المصدر نفسه، 66/1 – 72.

(44) أبو البركات الأنباري. الإنصاف، 66/1 – 67.

(45) المصدر نفسه، 38/1.

(46) المصدر نفسه، 349/2.

(47) يُنظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967، ص 7–10.

ويظهر الفرق بين المدرستين في طريقة تعاملهم مع هذه الأصول؛ فالكوفيّون يوسّعون في السماع، فيكتفون أحيانًا بالقليل والشاذ، بينما يضيّق البصريّون فلا يحتجون إلا بما كثر واطّرد، إذ ردّوا احتجاج الكوفيّين ببيت مجهول القائل بقولهم: "أما ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يُعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به"[48]، وفي هذا دليلٌ على تشدّدهم في قبول الشواهد.

وفي القياس، يميل الكوفيّون إلى القياس على المعنى، كما في قول خلف الأحمر: إنّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية وفي المفعول معنى المفعولية[49]، أما البصريّون فيقصرونه على الأصول الثابتة، محتجّين بقولهم: "الأصل في الأسماء أن لا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسميّة"[50]، وهذا يبيّن تمسّكهم بالقياس المألوف ورفضهم القياس على الاستعمالات النادرة.

وأما الإجماع، فيعدّه البصريّون دليلاً قطعيًّا، إذ قالوا: "أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنّك إذا قلت عليك زيدًا أي الزم زيدًا..."[51]، بينما لا يلتزم الكوفيّون به إذا وجدوا شاهدًا يؤيّد مذهبهم، كما ظهر في توسعهم في الشواهد النادرة والشاذة[52]، وهكذا تبدو الأصول واحدة في ظاهرها، لكن طريقة التعامل معها تكشف عن تباين منهجيّ بين الفريقين، وتؤثّر في تحديدهم لمرتكزات التّعامل مع المسائل النّحويّة.

- **منهج ترجيح أبي البركات الأنباري في مسائل العامل النّحويّ**

كان جهد أبي البركات الأنباري متمثّلاً في عرض الخلاف بين المدرستين بشكلٍ تحليليّ مع إبراز حجج الفريقين ثم الموازنة بينهما تفنيدًا أو ترجيحًا، ويُمكن استخلاص أنّ موقفه العام كام أقرب إلى موقف النّحويّين البصريّين.

وأمّا منهجه في الترجيح بين البصريّين والكوفيّين فهو يقوم على الأسس الآتية:

1. **عرض القولين بحياديّة**: فيبدأ بذكر مذهب الكوفيّين ثم مذهب البصريّين، مع أدلتهم من السماع والقياس والشواهد، وهذا واضحٌ في جميع مسائل كتابه[53]، ومن أمثلة ذلك، قوله في مسألة (عامل النصب في المفعول): " ذهب الكوفيّون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعلُ جميعًا ... وذهب البصريّون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا. أما الكوفيّون فاحتجوا بأن قالوا... وأما البصريّون فاحتجوا بأن قالوا..." [54]، ولعلّ سبب تقديمه لموقف الكوفيّين نابعٌ من تبنّيه موقف البصريّين ابتداءً، فهو يبدأ بعرض الموقف الذي يُعارضه كنوعٍ من الحياديّة، فضلاً عن أنّه إشارة إلى ضعف هذا الموقف، ثم يعقّب بذكر أدلّة البصريّين الأقوى، ليبرز الترجيح بعد المقارنة.
2. **تفنيد حجج الفريق الأضعف**: ففي منهج أبي البركات الأنباري لرفض وتفنيد حجج الفريق الأضعف في المسألة، يستخدم صيغةً شبه ثابتة، مثلَ: (وأما الجواب عن كلمات الكوفيّين) أو(وأما الجواب عن كلمات البصريّين)، ثم يردّ على استدلالاتهم بالنّقد المنطقي أو بالطعن في الشاهد، ومن ذلك قوله: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيّين: أما ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به"[55]، ويقول في موضعٍ آخر: " وأما الجواب عن كلمات البصريّين: أما قولهم: (إنما لم يجز ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدّي إلى ردّه عن الأصل إلى غير أصل)، قلنا: هذا يبطل..." [56]، فيظهرُ هنا أنّه يستخدم التّركيب: (وأمّا الجواب عن كلمات...) بمثابة افتتاحيّة لتفنيد حجّة الفريق الأضعف حجّةً سواءً أكان كوفيًّا أم بصريًّا.
3. **تقديم التعليل العقليّ أو القياسيّ**: فيعتمد أبو البركات الأنباري في الترجيح بين رأي النّحويّين البصريّين والكوفيّين على القياس والمنطق الداخليّ للنحو، ومن ذلك قوله: "وأما قولهم: (إن المبتدأ يعمل في الخبر)، فسنذكر فساده في الجواب عن كلمات الكوفيين، أما الجواب عن كلمات الكوفيّين: أما قولهم: (إنهما يترافعان؛ لأن كل واحد منهما لا بُدّ له من الآخر ولا ينفكّ عنه) قلنا: الجواب عن هذا من وجهين، أحدهما: أنّ ما ذكرتموه يؤدّي إلى محال؛ وذلك لأن العامل سبيله أن يُقدَّرَ قبل المعمول، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قَبْلَ الآخر، وذلك مُحَال، وما يؤدي إلى المحال محال، والوجه الثاني: أنّ العامل في الشيء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأنّ عاملًا لا يدخل على عامل، فلما جاز أن يقال: (كان زيد أخاك، وإن زيدًا أخوك، وظننت زيدًا أخاك)، بطل أن يكون أحدُهما عاملًا في الآخر"[57]، فهذا النص يوضح جزءًا من منهج أبي البركات الأنباري، فهو يحتكم إلى القياس العقلي والمنطق الدّاخليّ للنّحو، فيرى أنّ القول بترافع المبتدأ والخبر يؤدّي إلى مُحال عقليّ، ويستحيل قبوله.

وتظهر أهميّة هذا المنهج في أنّ أبي البركات الأنباري جعل العقل والقياس أساسًا للترجيح، فرفض ما يقود إلى المحال، وقوّى ما يوافق المنطق، فجاء حكمه في مسائل الخلاف أعدل وأوضح، قائمًا على موازنة دقيقة بين الرّواية والنّظر، وتجدر الإشارة إلى أنّ أحد الباحثين قد انتقد درجة الإنصاف عند أبي البركات الأنباري مقدّمًا جملةً من المآخذ التي يراها قادحة في إنصافه، يدور أبرزها حول اضطراب مصادره وما يتعلّق بها[58].

---

(48) أبو البركات الأنباري. الإنصاف، 349/2.

(49) المصدر نفسه، 66/1.

(50) المصدر نفسه، 67/1.

(51) المصدر نفسه، 185/1.

(52) يُنظر: المصدر نفسه، 349/2.

(53) يُنظر: الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، ص 125.

(54) أبو البركات الأنباري. الإنصاف، 66/1 – 67.

(55) المصدر نفسه، 356/2.

(56) المصدر نفسه، 420/2.

(57) المصدر نفسه، 41/1 – 42.

(58) يُنظر: الحلواني، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، ص 161–182.

4. **الرجوع إلى الإجماع وكثرة الشّواهد**: فهو يجعل الإجماع معيارًا للحسم، ويرفض الشّواهد القليلة أو المجهولة، يقول: "والذي يدل على صحّة هذا أنّا أجمعنا وإيّاكم على أنّه لم يجئ عنهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير اليَمين في اختيار الكلام"[59]، وإلى جانب ذلك فهو يصرّح برأيه في المسألة إذ غالبًا ما يختم ترجيح المسألة بعبارة مثل: (والصحيح عندي)، أو(والذي أذهب إليه)، مبينًا المذهب الراجح عنده، يقول: "والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيّين؛ لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ، لا لقوته في القياس"[60]، وتكمن أهميّة هذا المنهج في أنّه يجعل ترجيحات أبي البركات الأنباري أكثر قوّة ووضوحًا؛ لأنّه يجمع بين الاعتماد على الإجماع وكثرة الشواهد من ناحية، والتّصريح برأيه المعلّل من ناحية أخرى، فيبتعد عن التردّد، ويقدّم حكمًا راجحًا يقوم على الدّليل، فيظهرُ منهجه بصورةٍ أقرب إلى القبول.

ومن خلال ما سبق يتبيّن أنّ كتاب الإنصاف قد أبرز مكانة نظريّة العامل في الخلاف النّحوي، فلم تكن هذه النظرية مسألة عابرة، بل كانت قضيّة أصيلة حضرت في عدد معتبرٍ من مسائل الكتاب، مما يدلّ على عمق حضورها في تفكير النحويين، وأثرها في بناء مذاهبهم.

وقد كان دور أبي البركات الأنباري في هذا السياق دور العارض والناقد؛ إذ جمع أقوال الفريقين، وأبرز حججهم، ثم عمد إلى الموازنة بينها بتفنيد ما ظهر ضعفه، وتقوية ما وافق القياس والعقل، ومنهجه في ذلك يقوم على الحياد أوّلًا، ثم على الاحتكام إلى المنطق الداخلي للنحو، وإلى الأصول الكبرى كالقياس والسماع والإجماع، فيقدّم صورة متوازنة للخلاف، ويقود القارئ إلى المذهب الأرجح دون غموض أو تردّد.

ويظهر أثر هذا المنهج في أنّه رسّخ مركزيّة نظريّة العامل، وجعلها أداة مهمّة في تفسير الظواهر النّحوية والتّقعيد اللّغويّ، كما كشف عن الفروق المنهجية بين المدرستين؛ فالبصريون شدّدوا على حصر العمل في الفعل أو شبهه، وضيّقوا دائرة الشواهد، واعتمدوا القياس المألوف، بينما توسّع الكوفيّون في إعمال المعاني، واكتفوا بالقليل من الشواهد، وجوّزوا ما شذّ عن القياس ما دام له وجه في الاستعمال، وهكذا أظهر الإنصاف أثر كل مدرسة في توجيه النظرية، وتوضيح مسالك الخلاف.

ثانيًا: العامل النّحويّ في كتاب التّبيين – للعكبريّ

بالنظر في كتاب التبيين، يمكن تحديد أبرز المسائل التي عنونها العكبريّ بما يتصل بنظرية العامل، وقد جاءت على النحو الآتي:

المسألة	الصفحة	المسألة	الصفحة
مسألة حقيقة الإعراب	168	مسألة العامل في خبر (إن)	333
مسألة رافع المبتدأ	226 – 224	مسألة تقديمُ التَّمييز على العامِل فيه	398 – 395
مسألة رافع الخبر	230 – 229	مسألة رافع خبر (لا) النافية للجنس	369 – 368
مسألة التنازع في العمل	253 – 252	مسألة عامل النصب في المفعول معه	380 – 379
مسألة الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول	264 – 263	مسألة تقديم الحال على العامل فيها	384 – 383
مسألة الاشتغال	267 – 266	مسألة العامل في الاستثناء	400 – 399
مسألة نيابة غير المفعول به عن الفاعل	269 – 268	مسألة كم الخبرية تجر ما بعدها	427 – 426
مسألة العاملُ في الاسمِ المَرفوع بعدَ الظَّرف والجارِ والمَجرور	236 – 233	مسألة العامل في المنادى	444 - 442

وبالموازنة بين (الإنصاف) و(التبيين) يظهر أنّ حضور مسائل العامل النّحوي متقاربٌ من حيث العدد، إذ بلغت أربع عشرة مسألة في كتاب (أبي البركات الأنباريّ) وستّ عشرة مسألة في كتاب (العكبريّ)، وهو فرق طفيف، غير أنّ نسبة هذه المسائل إلى مجموع الكتابين اختلفت لاختلاف حجم كل منهما؛ فالإنصاف يضم مئةً وإحدى وعشرين مسألة، فجاءت نسبة العامل فيه نحو 11.5%، بينما يضم التبيين خمسًا وثمانين مسألة، فارتفعت النسبة إلى نحو 18.8%، فاختلاف النسبة لا يدلّ على تفاوت كبير في عناية المؤلّفين بالعامل، بل هو عائدٌ إلى تفاوت عدد مسائل الكتابين.

ويظهر أنّ الكتابين يشتركان في معظم مسائل (العامل)، غير أنّه قد يتميّز أحدهما بموضوعات بصورةٍ خاصّة تعكس منحاه المنهجيّ، فقد تميّز العكبريّ في (التبيين) بمسائل تأسيسيّة، مثل: (مسألة حقيقة الإعراب)، إذ يقول: " ذهبَ أكثرُ النحويين إلى أنّ الإعرابَ معنًى يدلُّ اللّفظ عليه، وقالَ آخرون هو لفظٌ دالٌ على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المُختار عندي"[61]، وهنا يضع العكبري يده على جوهر المسألة: فالإعراب عنده ليس مجرّد حركة صوتيّة ولا معنى مجرّد، بل هو التقاء اللّفظ بالمعنى، فيعمل العامل في المستوى المعنوي، ويظهر أثره في المستوى اللفظي.

أمّا أبو البركات الأنباري في الإنصاف فقد تميّز بمسائل تطبيقية تتصل بتفريعات الخلاف، مثل: مسألة العطف على اسم (إنّ) قبل الخبر، إذ قال: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر... وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك"[62]، ومع هذا التّمايز تبقى أكثر مسائل العامل، كـ (رافع المبتدأ والخبر)، و(العامل في المفعول)، و(التنازع)، و(الاشتغال)، و(العامل في الاستثناء)، و(كم الخبرية)، مسائل مشتركة

(59) أبو البركات الأنباري. الإنصاف، 355/2.

(60) المصدر نفسه، 419/2.

(61) العكبري، أبو البقاء. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص 167.

(62) أبو البركات الأنباري. الإنصاف، 388/2.

بين الكتابين، وإن اختلفا في صياغة العنوان وتفصيل الحجج، وهذا يؤكّد أنّ نظريّة العامل كانت إطارًا جامعًا بينهما، مع تباينٍ في طريقة عرضها؛ ويُمكن تفسير هذا الاختلاف بأنّه ينطلق من منهج موقف أبي البركات الأنباري والعكبريّ من الخلاف بين النّحويّين البصريّين والكوفيّين، فـ"العكبري آثَرَ موقفَ البصريين بصورةٍ جليّة، فقد كان يتحدّث بلسانهم، ولم ينهج المنهج الذي سلكه أبو البركات الأنباريّ حيث نصّب نفسه حكمًا عدلًا بين المذهبين"[63].

- **المرتكزات المنهجيّة لدى النّحويّين البصريّين والكوفيّين في نظريّة العامل - العكبريّ**

ويظهر من خلال ما أورده العكبري في التبيين أن للبصريين والكوفيين مرتكزات واضحة في نظرهم إلى قضايا العامل، وهي بمثابة الأسس التي قامت عليها خلافاتهم في هذه القضية، وذلك على النحو الآتي:

- **مرتكزات النّحويّين البصريّين:**

1. **الإعراب أثرُ العامل**: لقد ابتدأ العكبري عرض الحجج في (مسألة حقيقة الإعراب)، ببيان حجّة البصريّين، معرّفًا الإعراب من وجهة نظرهم بأنّه: "اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها"[64]، وهو تعريف يجعل العامل أساسًا في تفسير الظاهرة الإعرابية، فالبصريّون يعدّون العامل هو السبب المباشر للإعراب، وكل تغيّر في العلامة يعود إلى تغيّر العامل، واطّراد الظاهرة في جميع المواضع دليل على أنّ العامل هو العلّة الحقيقية في الإعراب[65].
2. **قوة العامل وضعفه**: إذ يرى البصريّون أنّ الحكم النحوي يتأثر بمقدار قوّة العامل؛ فالعامل المتصرّف قويّ فيُقدّم عليه المعمول، بخلاف العامل الجامد الذي يُصنّف على أنّ ضعيف، ويقول العكبري في مسألة تقديم الحال: "الحكم يقوى بقوة سببه... ومن هاهنا جاز تقديم المفعول على الفعل... ولا يلزم تقديم الحال على الظرف... لأنّ هذه العوامل ضعيفة بجمودها"[66]، فهنا يربط البصريّون بين موقع المعمول وقوّة العامل، وهو مرتكزٌ واضح في بنائهم للحكم.
3. **أصالة الفعل في باب العمل**: يؤكد البصريّون أنّ الفعل هو العمدة في الإسناد والعمل، فلا يُجيزون أن يعمل غيره إلا بقرينة قوية، ففي (مسألة العامل في المفعول) يصرّح العكبري بمذهبهم أنّ "الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعًا"[67]، وهذا يبيّن تشدّدهم في قصر العمل على الفعل أو ما شابهه.
4. **التشدد في قبول الشواهد**: ويظهر ذلك من خلال ردّهم على احتجاج الكوفيين بقراءةٍ قرآنيّة أو بيت شعرٍ نادر، فهم لا يقبلون الشواهد القليلة أو الشاذة، بل يشترطون كثرة الشاهد واطراده، فقد قال العكبريّ في أحد المواضع: "أما الشعر فهو شاذّ... لا يُحتجّ به على الأصول الممهّدة"[68]، وهذا مرتكز منهجي يعكس حرص البصريّين على ضبط القياس وحصره فيما اطّرد من كلام العرب.

- **مرتكزات النّحويّين الكوفيّين:**

1. **اعتبار الفعل والفاعل كالشيء الواحد**: فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل والفاعل يعملان معًا في المفعول، كما ذكر العكبري: "واحتجّ الآخرون [يقصد: الكوفيّين] أنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد... وإذا كانا كذلك كانا عاملين في المفعول"[69]، فهذا التّصور يوسّع دائرة العامل ليشمل الفعل والفاعل معًا.
2. **توسيع دائرة النيابة عن الفاعل**: إذ يُجيز الكوفيّون أن يُقام الظرف أو الجار والمجرور مَقام الفاعل، كما نقل العكبري: "وقال الكوفيّون: يجوز أن يُقام الظرف وحرف الجر مَقامه"[70]، ومعنى ذلك أنّهم أجازوا أن يُجعل الظرف أو الجار والمجرور في موقع الفاعل المحذوف فيُبنى عليه الفعل للمجهول، نحو: (جُلِسَ في الدار)، أو (مُرَّ بزيدٍ)، ويكشف هذا عن مرونتهم في توسيع مجال العامل ليشمل ما ليس في أصله فاعلًا، بخلاف البصريّين الذين حصروا النّيابة في المفعول الصحيح وحده لكونه أشبة بالفاعل في المعنى والعمل.
3. **الاحتجاج بالشاهد القليل**: فلم يشترط الكوفيّون كثرة الشواهد، بل اكتفوا بالقليل ما دام فصيحًا، وقد أشار العكبريّ إلى احتجاجهم بالقراءات القليلة أو بالشواهد النادرة، ثم عقّب على ذلك بقوله: "فالقراءة المذكورة بعيدة عن الصّحة... فلا تكون حجّة على مخالفيهم"[71]، وهذا يدل على توسّعهم في الأخذ بالسماع.
4. **الميل إلى المعنى في تقرير العامل**: بالنّظر في موقفهم في بعض المسائل يظهر أنهم يعتدّون بالمعنى بوصفه سببًا للعمل، لا باللفظ وحده، فعلى سبيل المثال، نظروا إلى الفعل والفاعل على أنّهما مرتبطان بالإسناد ارتباطًا وثيقًا، حتى جُعلا بمنزلة وحدة واحدة؛ وبذلك جُعل المفعول معمولًا لهما معًا[72]، وهذا الاتجاه يعكس اعتمادهم على المعنى الإسنادي في توسيع دائرة العامل، بخلاف البصريين الذين قصروه على الفعل وحده، وهذا مرتكز بارز عندهم في توسيع العامل ليشمل ما دلّ عليه المعنى.

---

(63) إدريس، عبد الفتاح محمود. "مظاهر الترجيح الخفي في كتب الخلاف النحوي: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري أنموذجين." مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج 10، ع 125 (نوفمبر 2021): 113–148.

(64) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 168.

(65) المصدر نفسه، ص 202.

(66) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 383 – 384.

(67) المصدر نفسه، ص 263 – 264.

(68) المصدر نفسه، ص 301 – 302.

(69) المصدر نفسه، ص 263.

(70) المصدر نفسه، ص 268 – 269.

(71) العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 301.

(72) يُنظر: المصدر نفسه، ص 263.

إنّ هذه المرتكزات تُظهر بجلاء أنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين في مسائل العامل لم يكن تفريعًا جزئيًّا في الإعراب فحسب، بل هو ميل نحو تَميّز كل مدرسة بمنهجٍ خاصّ، فالبصريّون تميّزوا بالتشدّد المنهجيّ، إذ جعلوا العامل أصلًا والإعراب أثرًا، وربطوا قوة الحكم بقوّة العامل، وحصروا العمل في الفعل أو شبهه، واشترطوا كثرة الشواهد واطّرادها، فغلب على منهجهم الطّابع القياسيّ.

وفي المقابل، تميّز الكوفيّين بالمرونة والسّعة، فوسّعوا دائرة العامل ليشمل الفعل والفاعل معًا أو الظرف والجار والمجرور، واحتكموا إلى المعنى لتحديد العامل وجعلوه شريكًا للّفظ، واكتفوا بالشاهد القليل ما دام فصيحًا، فغلب على منهجهم التّوسّع في السّماع.

- **الأصول النّحويّة في مسائل الخلاف في العامل النّحويّ – العكبريّ**

وكما فعلنا في كتاب أبي البركات الأنباريّ، يُمكن أن نستخلص من كتاب التبيين للعكبريّ ما يُظهر الأصول النّحويّة التي استند إليها البصريّون والكوفيّون في دعم آرائهم النّحويّة من أدلّة، وأبرز هذه الأدلّة هي:

1. **السّماع**: فقد احتجّ البصريون بقوله تعالى: (وإن كُلاً لّمّا ليوفينّهم) على عمل (إن) المخفّفة، قال العكبريّ: " قرأ جماعةٌ بتخفيفِ النّونِ ونَصبِ (كلّ)، وذلك مسموعٌ منقولٌ"[73]، واستدلّوا بقول العرب: (شتّى تؤوبُ الحَلَبَة، أي: تؤوبُ الحَلَبَةُ مُخْتَلِفَةٌ) على جواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلاً أو ما قام مقامه[74]، وأمّا الكوفيّون فقد احتجّوا بالسّماع في مسألة رافع المبتدأ، فرأوا أنّه كما جاز العمل بين أداة الشرط والفعل فهي: "تَجْزُم الفعلَ وذلك الفِعل يَنصبها كقوله تعالى: (أيًّا ما تدعوا فله الأسماء)، فـ (أيًّا) منصوب بـ (تدعو)، و(تدعو) مجزومٌ بـ (أيّ)"[75]، وعلى ذلك بنوا حكمهم فقالوا: " إنَّ كلَّ واحدٍ من الابتداءِ والخبرِ لا يَستغني عن صاحِبه، فوجبَ أن يكونَ عامِلاً فيه لتأثُّره به في المعنى، لأنَّ المُؤثِّرَ في المعنى يؤثِّرُ في اللّفظِ"[76].
2. **القياس**: اعتمد البصريون القياس، ومن ذلك قولهم في جواز تقديم الحال على العامل فيها: " وأمّا القياسُ: فإن العامِلَ متصرفٌ جازَ تقديمُ الحالِ عليه، كما لو كان صاحبُها مُضمراً، وبيانه: أنَّ تصرُّفَ العامل بالتَّنقل في الأزمنةِ يدلُّ على قوتِه في نفسِهن والمعمولُ حكم العامل، وهو مُسبَّبٌ عنه، والحكمُ يَقوى بقوّةِ سَبَبِهِ، وتَقديْمُها تَصرُّفٌ، والتَّصرفُ حكمُ العامِلِ المتصرّف"[77]، وفي مسألة (التنازع في العمل)، ذهب الكوفيون إلى أنّ الأولى إعمال الفعل الأوّل، واحتجوا بالقياس، فقال العكبري: " وأمّا القياسُ، فهو أنَّ الفعلَ الأول أولى لتقدُّمه... وإذا كان كذلك وكان إعمال الأولى أولى لما ذكرنا، ولم ينقض معنى وجبَ أن يكونَ هو المختارُ"[78]، وأمّا الكوفيون، فذهبوا في مسألة (تقديم التمييز على عامله) إلى جواز ذلك إذا كان العامل فعلاً متصرّفًا، واحتجوا بالقياس؛ إذ شبّهوا التمييز بالمفعول والحال، وقالوا: كما جاز تقديمهما على العامل المتصرّف، فكذلك يجوز تقديم التمييز عليه[79].
3. **الإجماع:** في مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور، ذهب البصريّون إلى أنّ العامل ليس الظّرف ولا الجار والمجرور، بل الفعل أو شبهه المُقدَّر، واحتجوا على ذلك من عدّة طرق منها (الإجماع) في مسألة تقدّم مرجع الضّمير، إذ قال العكبريّ: بأنّ "الظرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم إذا تقدَّم، وقد جاز ذلك إجماعًا، نحو: (في داره زيد)، و(في بيته يُؤتى الحكم)، ولو كان هو العامل لكان إضماراً قبلَ الذِّكر لفظاً وتقديراً"[80]، ومعنى ذلك أنّ الضمير يجب أن يعود على اسم زيد قبل أن نذكره، وهذا هو الإضمار قبل الذكر – وهو ممتنعٌ في العربية – لأنّه يجعل الضّمير يظهر قبل مرجعه.

والطّريف في هذه المسألة أنّ الاختلاف بين البصريّين والكوفيّين متحقّق في أصلها، فعند الكوفيّين "يرتفعُ الاسم بهما [أي: الظرف والجار والمجرور] كما يرتفع بالفعل، ويخلوان عن ضميرٍ لعملهما في الظّاهر"[81]، وأمّا البصريّين فاحتجوا بحجةٍ مجمعٍ عليها مع الكوفيّين في ما ذهبوا إليه في هذه المسألة، ممّا يكشف عن أنّ الإجماع هنا يُعدُّ دليلاً على ترجيح مذهب البصريين، وإبطال دعوى الكوفيين في جعل الظرف أو الجار والمجرور عاملاً في الاسم المرفوع، ولا سيما أنّ النّحويّين نصّوا في مباحث (الإجماع) على أنّه أصلٌ ملزِم، وما انعقد عليه اتفاق البصريين والكوفيين صار حجةً قاطعة لا يُخالف[82].

وبناءً على ما سبق، يظهر أنّ الأصول النحويّة، وهي السماع والقياس والإجماع، قد شكّلت أساسًا لدعم حجج البصريين والكوفيين في مسائل العامل، ولا أرى حاجةً إلى التّعسّف في توصيف كيفيّة توظيفها في الكتابين، فهي أدلّة الأحكام النّحويّة، وتعريفها مستقرٌّ في الفكر النّحويّ العربيّ، ولكنّ أهمّيّتها في مسائل الخلاف في العامل النّحويّ تظهرُ في إطار تقوية حجّة من يستندُ إلى هذه الأدلّة في تقرير مسائله.

وجديرٌ بالذّكر أنّ ظهور هذه الأدلّة في حججهم يعزّز فكرة المرجعيّة الأصوليّة المشتركة التي تجمع بينهم، وأنّ الاختلاف هو في نسبة الأخذ بهذه الأصول ومعايير توظيفها في الاستدلال، ولعلّ هذا ما يفسّر كثرة الخلافات بينهم في التفريعات، مع اتفاقهم في الأصول الكلّيّة، فقد كان

---

(73) المصدر نفسه، ص 348.

(74) يُنظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 384. وجاء في لسان العرب عن معنى المثل (شتّى تؤوبُ الحَلَبَةُ): "أَصْلُه أَنهم كَانُوا يُورِدُونَ إِبلَهُم الشَّرِيعَةَ والحَوْضَ جَمِيعًا، فَإِذَا صَدَروا تَفَرَّقُوا إِلَى مَنازِلِهم، فحَلَب كلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ فِي أَهلِه عَلَى حِيالِه". ابن منظور. لسان العرب. تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، بمراجعة يوسف خياط. دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 328/1.

(75) العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 227 – 228.

(76) المصدر نفسه، ص 227.

(77) المصدر نفسه، ص 383 – 384.

(78) المصدر نفسه، ص 257.

(79) المصدر نفسه، ص 396.

(80) العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 257.

(81) المصدر نفسه، ص 233.

(82) يُنظر: عبد اللطيف، جاد السيد دفع الله. "الإجماع في أصول النحو: معناه ومفهومه." المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، مج 11، ع 1 (يونيو 2018): 239–262.

القياس – على سبيل المثال – محورًا أساسيًا في بناء المذهبين، لكن البصريّين ضيّقوا دائرته وربطوه بالأقيسة المطّردة، بينما وسّعه الكوفيّون وجعلوه مجالاً للاستدلال بالنوادر والشواذ[83].

أمّا السماع، فيُشكّلُ أصلًا راسخًا في تقرير نظرية العامل، وقد كان مرجعًا مشتركًا بين البصريين والكوفيين، غير أنّ المعيار في قبوله هو الذي فرّق بينهما، فالبصريون اشترطوا الكثرة والاطراد، وعدّوا الشاذّ أو القليل غير صالح للاحتجاج في باب العمل، ولذلك رفضوا بعض الشواهد الشعرية والقراءات لعدم تحقق شروط الفصاحة فيها، ورأوا أنّ العامل لا يُثبَت حكمُه إلا إذا عَضده سماعٌ مطّردٌ من كلام العرب، أمّا الكوفيون فتوسّعوا في دائرة السماع، فاحتجّوا بالقليل والشاذّ، وجعلوا القراءات النادرة والأبيات المفردة من الشعر أدلّةً كافيةً لإثبات عمل العامل، وهكذا يظهر أنّ الخلاف في مسائل العامل لم يكن حول أصل السماع نفسه، بل حول معيار قبوله وحدود الاحتجاج به؛ فالبصريون ضيّقوا مجاله ليبقى منضبطًا، والكوفيون وسّعوه ليشمل ما رآه خصومهم شاذًا أو نادرًا[84].

وأمّا الإجماع فيظهر من خلال ما أورده النحاة في مباحثه أنّ هذا الأصل كان معتمدًا في مسائل العامل، سواء لإثبات الأحكام أو لدفع اعتراضات المخالفين، فقد نصّوا في تعريفه: على أنّ الإجماع في الاصطلاح هو اتفاق نحاة البصرة والكوفة على حكمٍ ما دون أن يخلّ به خلاف مذهبي أو فردي، وأنّه حُجّة قاطعة لا يجوز ردّها، والإجماع لم يكن مجرّد تأكيد نظري، بل كان وسيلة عملية لترجيح مذهب على آخر، وميزانًا للفصل بين الأقوال المتعارضة[85].

ومن هنا فإنّ قيمة هذه الأصول لا تكمن في ذاتها بقدر ما تتجلى في منهج توظيفها؛ فهي تكشف عن طبيعة كل مدرسة واتجاهها في تقرير نظرية العامل. وإذا كان القدماء قد تناولوا هذه المسائل في إطار الجدل بين البصرة والكوفة، فإنّ الدراسات الحديثة – متأثرة بعلم اللغة الحديث – أعادت النظر في تلك الأصول، وربطت فكرة العامل بما يُسمّى بالبنية العميقة والسطحية في اللغة، كما فعل بعض الباحثين عند مقاربة آراء ابن مضاء الأندلسي. فقد دعا ابن مضاء إلى إلغاء العلل والعامل، ورأى أنها مجرّد تكلفات لا حاجة إليها، وهي دعوة استند إليها بعض المحدثين تحت تأثير المناهج الوصفية والتحويلية.

وعليه، فإنّ استحضار الأصول النحويّة في مسائل العامل لا يعني الوقوف عند حدود الاحتجاج التراثي، بل يكشف عن امتداد هذه القواعد في تشكيل الفكر اللغوي قديمًا وحديثًا، وعن قابليتها للتأويل وفق المناهج الجديدة التي تربط بين البنية النحوية ومعايير الاستعمال والوظيفة، من هنا كان كتابا الإنصاف والتبيين شاهدين على أنّ الأصول النحويّة لم تكن مجرّد أدوات استدلال، بل موازين ضابطة للفكر النحوي، وأنّها أسهمت في بلورة نظريّة العامل وتحديد مساراتها، كما بقيت حاضرة في الدراسات الحديثة التي أعادت النظر في هذه الأصول وربطتها بالتصوّرات اللسانية المعاصرة.

- **منهج ترجيح العكبريّ في مسائل العامل النّحويّ**

1. عرض الأقوال

يقدّم العكبريّ عند عرض الخلاف أقوالَ البصريّين ابتداءً – ولعلّ ذلك راجع إلى سبقهم في وضع الأصول وتقعيد النحو، وإلى غلبة مذهبهم في التّراث النحوي حتى صار بمثابة الأصل الذي تُقاس عليه المذاهب الأخرى – ثم يورد بعد ذلك أقوال الكوفيّين مبيّنًا وجوه مخالفتهم، غير أنّه لا يقتصر على هذين الفريقين، بل يذكر أحيانًا آراءً متفرّقة عبّر عنها بصيغة (قال بعضهم) أو (قال آخرون)، وهي اجتهادات لا تنحصر في مدرسة بعينها، وهكذا يصوّر الخلاف أوّلًا ويعدّد المذاهب على اختلاف منابتها، ثم يبدأ الحِجاج والترجيح، كما في مسألة رافع المبتدأ حيث قال: "المُبتدأ يرتفعُ بالابتداءِ، والابتداءُ كونه أوَّلاً مقتضيًا ثانيًا، وقالَ بعضُهم يرتفعُ بتعريتِهِ من العَوامِلِ اللَّفظيَّة، وقال آخرون: يرتفعُ بما في النَّفس من معنى الإخبار، وقالَ آخرون: يرتفعُ بإسنادِ الخَبر إليه..."[86] فيظهر هنا دقّتُه في عرض الأقوال وتنوّع مصادرها، وحرصه على إيراد المذاهب جميعًا قبل مناقشتها، ممّا يوفّر رؤيةً شاملة تُبرز نزاهته المنهجيّة وتمهّد للتّرجيح بموضوعيّة.

2. اختيار طرق التّرجيح

من أبرز ملامح منهج العكبريّ في الترجيح اعتماده مسلكين متكاملين، أوّلهما: إثبات المقتضي ونفي المانع، وثانيهما: إبطال المخالف، وهو يصرّح بذلك في مسألة العامل في خبر (إنّ)، إذ يقول: "لنا فيه مسلكان: أحدُهما نتعرّض فيه لوجود المقتضي للعمل ونفي المانع، والمَسْلَكُ الثَّاني: نتعرّض فيه لإبطال مذهبهم"[87]، فالعكبريّ يبدأ بتأكيد صلاحيّة العامل لإحداث الأثر النّحوي، كبيان أنّ الابتداء معنًى صالحٌ لرفع المبتدأ، أو أنّ الفعل أصلٌ في العمل، ثم ينتقل إلى نفي ما قد يُتصوّر أنّه مانعٌ من عمله، مثل الزعم بأنّ (التعري من العوامل) يمكن أن يقوم مقام العامل، فإذا استقرّ للمسألة مُقتضاها وسقطت موانعها، اتجه إلى المسلك الثاني وهو إبطال مذهب الخصوم، عبر تفنيد حججهم وإظهار تناقضها مع السماع أو القياس، وبهذا الترتيب يوفّق بين منهجٍ إثباتيٍّ يقوم على تأسيس العلّة، ومنهجٍ سلبيٍّ يقوم على إبطال المعارضة، ليضمن للترجيح قوّة علمية متكاملة.

3. اعتماد السَّماع والقياس

من سمات منهج العكبريّ في الترجيح اعتماده السَّماع والقياس معًا، فهو لا يكتفي بأحدهما دون الآخر في بناء الدليل، فإذا وجد شاهدًا من القرآن أو الحديث أو الشعر استند إليه، ثم أردفه بقياسٍ يعضد السّماع ويؤكّد اطراده، وبالعكس، إن أقام القياسَ لم يتركه عاريًا بل يَسْنُدُه بما ثَبت في السّماع، ومن ذلك: (مسألة تقديم الحال على عاملها)، إذ يقول: "يجوزُ تقديمُ الحالِ على العامل فيها إذا كان فِعلاً، أو ما قامَ مقامَه وقالَ الكوفيون: لا يجوزُ إذا كان صاحبُ الحال اسماً ظاهراً، وإن كان مضمراً كقولك: راكباً جئتُ، وجهُ القَولِ الأَوَّلِ: السّماعُ والقياسُ: أمّا السّماعُ فقولُ العربِ:

(83) يُنظر: نجم الدين، بشير مبارك حسين. القياس النحوي: أصوله وضوابطه ووظيفته ودوره في بناء المدرستين الكوفة والبصرة. رسالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، أم درمان، 2003، ص 119–138، 189–196.

(84) يُنظر: عثمان، حليمة محمد علي، وصلاح رمضان عبد اللاه عبد العال. "السماع بين البصريين والكوفيين: دراسة تطبيقية في بعض القراءات القرآنية." مجلة الفازر للدراسات التربوية والنفسية واللغوية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة بخت الرضا، العدد 26 (سبتمبر 2024): 105–122.

(85) يُنظر: عبد اللطيف، جاد السيد دفع الله، "الإجماع في أصول النحو"، ص 239–262.

(86) العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 224.

(87) المصدر نفسه، ص 333.

(شتّى تؤوبُ الحَلَبَة)، أي تؤوب الحَلَبَةُ مُخْتَلِفَةً، وأمّا القياسُ: فإن العامِلَ متصرفٌ جازَ تقديمُ الحالِ عليه..." [88]، فيُلاحظ أنّه بنى دليل الحكم النّحويّ الذي قرّره على السّماع والقياس؛ وبهذا يجمع بين قوّة النّص واطّراد العلّة، فلا يترك مجالاً للاعتراض بأن السّماع شاذّ أو أنّ القياس مجرّد افتراض، وهذا المنهج يبيّن وعيه بأن السماع والقياس متكاملان ويحقّقان ترجيحًا متينًا ومتوازنًا.

4. اعتماد الاطراد دليلاً على العِلّة

ومن طرق التّرجيح في منهج العكبريّ جعلُ الاطراد دليلاً على العِلّة، فهو يبني التّعليل على الاستقراء، ويرى أن تكرار الظاهرة على نسق واحد لا يكون مصادفة، بل يكشف عن علّة حاكمة ينبغي ضبطُها، ومن أوضح أمثلته ما قرّره في أبواب المثنّى والجمع السالم؛ إذ يُشير إلى: "أنّهما في الرّفع بحرفٍ، وفي الجرّ والنّصب بحرفٍ آخر، وهذا الاختلاف مَنسوبٌ إلى اختلاف العامل؛ لأنّه يحدثُ عنه حدوثًا مُطّرِدًا، والاطّرادُ دليلُ العلّةِ"[89]، أي أنّ اطّراد العلامات الإعرابيّة في مواقعها يُبرهن على أن العامل قائمٌ يعمل أثره، وأن الإعراب ليس أمرًا اعتباطيًّا؛ وبذلك يُبرز العكبريّ قوة منهجه الاستقرائي الذي يجمع بين الملاحظة والقياس العقلي، فيجعل من الاطراد برهانًا حاسمًا يثبت العلّة ويُرجّح بها مذهبًا على آخر.

5. تراتبيّة القوّة بين العوامل

يعتمد العكبريّ في منهجه في التّرجيح في مسائل العامل تراتبيّة القوّة بين العوامل، فهو يصرّح بأن "أصلَ العملِ للأفعال"[90]، غير أنّه لا يُغفل إمكان عمل (العامل المعنويّ) متى وُجد المقتضي، فيُشيرُ في هذا السياق إلى: " أنَّ الابتداء يَقتضي اسمين وقد عَمِلَ في أحدِهما فيعملُ في الآخرِ، كـ (كان) و(إنَّ) فإن قيلَ: الابتداءُ مَعنى ضَعيفٌ فلم يقوَ على العمل في شيئين، ألا ترى أنَّ (لا) تَعملُ في الاسمِ ولا تعملُ في الخبرِ، ... والجوابُ أنَّ الابتداءَ عاملٌ يضعفُ عن العاملِ اللّفظيّ"[91]، والمهمّ هنا، أنّ العكبريّ يقرّر سُلّمًا في مراتب العوامل: في أعلاه الفعلُ؛ لشدّة اقتضائه وقوّة تأثيره، ثم الحروف المشبّهة بالفعل؛ لِما فيها من شبه به، ثم الابتداء؛ بوصفه عاملًا معنويًّا أضعف، ومع ذلك فهو صالح للعمل عند تحقّق المقتضي، فالعبرة عنده ليست بالقوّة المطلقة وحدها، بل بوجود الاقتضاء الذي يُنشئ العلاقة الإسناديّة بين الطرفين.

ومن هنا يتّضح أنّ قبول العكبري للعامل المعنوي يأتي استنادًا إلى منطقٍ داخلي يجعل (الاقتضاء) مناط العمل؛ فمتى وُجد اقتضاء حقيقي صحّ العمل ولو كان العامل ضعيفًا، ومتى انتفى الاقتضاء بطل العمل ولو كان العامل قويًّا، وهكذا يمزج بين الاعتراف بقوّة الأفعال في باب العمل، وبين الإقرار بمشروعيّة العوامل المعنويّة ضمن حدودها، محقّقًا بذلك رؤية متوازنة تُبرز مرونة منهجه الترجيحي.

- **رابعًا: نظريّة العامل في ضوء أبرز مواقف المحدثين**

لم تكن فكرة العامل موضع مساءلة في التّراث وحده، بل امتدّ الجدل فيها إلى الدّرس اللّغوي الحديث حين استعاد الباحثون أطروحة ابن مضاء الأندلسي، الذي دَعا إلى إسقاط العلل والتقديرات وهدم نظرية العامل من أساسها، وقد أعاد نشرُ (شوقي ضيف) لكتاب الرّدّ على النّحاة إحياءَ هذه الدعوة في سياقٍ جديد، فتلقّاها بعض المعاصرين بوصفها نواةً لمشروع إصلاحي يلتقي مع المنهج الوصفي الذي عرفته اللسانيات الأوروبية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ذلك المنهج الذي ركّز على اللغة المنطوقة ورفض التقديرات الذهنية التي ميّزت (النحو التقليدي)[92].

وفي مقابل هذا التيار، برز المنهج التّحويلي عند تُشومسكي، الذي أعاد الاعتبار للبنية العميقة وصلتها بالبنية السطحية، وهو ما فتح المجال أمام قراءات جديدة للعامل لا تراه قوّة غيبية، بل أداة تفسيرية تنظّم العلاقة بين المبنى والمعنى، ومن هنا جاء اهتمام المحدثين بمراجعة نظريّة العامل بين من رأى في إلغائها وسيلة للتّيسير، ومن اشترط بديلاً علميًّا موضوعيًّا يفسّر ظواهر الإعراب والحذف والتقديم والتأخير حتى لا يتحوّل النقد إلى هدمٍ بلا بناء[93].

لقد أكّد عددٌ من الدارسين المعاصرين أن مشروع (ابن مضاء القرطبيّ) يمثّل مفترقًا في تاريخ النّحو؛ إذ لم يقف عند تعديل جزئيّ في نظريّة العامل، بل وجّه نقده إلى أساسها الفلسفيّ نفسه، داعيًا إلى ردّ النحو إلى المنطوق الموثوق وإسقاط ما لا يفيد نطقًا من علل وتقديرات، ومن هنا، فقد حُدّد موقعه بوصفه محاولة جريئة لإعادة النظر في طبيعة العلاقة بين البنية اللغويّة والتفسير النّحوي، إذ لم يرضَ أن يبقى النّحو أسيرًا لفرضيّات عقليّة مستمدّة من المنطق، وإنما دعا إلى تحريره من هذه الهيمنة وإعادته إلى وظيفته الأولى وهي وصف الظاهرة اللّغوية كما ينطقها المتكلم.

وبذلك مثّلت أطروحته منطلقًا ألهم المحدثين في قراءاتهم اللاحقة، فتنوّعت مواقفهم بين من وجد في مشروعه تأسيسًا لنحوٍ وصفيّ يكتفي بتسجيل الظاهرة كما هي، وبين من رأى فيه دعوة إصلاحيّة لم تكتمل معالمها لغياب البدائل، في حين ذهب آخرون إلى أنّ أهميته تكمن في أنّه فتح أفقًا جديدًا لمراجعة الموروث النّحوي بجرأة لم يسبقه إليها أحد، ومن ثمّ، فإنّ دراسة مواقف المحدثين من نظريّة العامل لا يمكن أن تُفهم إلا على ضوء هذا الإرث النّقدي الذي خلّفه (ابن مضاء)، والذي ظلّ يشكّل مرجعًا في كل محاولة معاصرة تسعى إلى تحرير النّحو من أثقاله الفلسفيّة وإعادته إلى ميدانه الطّبيعيّ وهو ميدان اللّغة الحيّة.

شوقي ضيف (1910–2005م)

تُعَدُّ نظريّة العامل – في التّصوّر الذي يعرضه شوقي ضيف – أحد الأثقال التي حملها الدّرس النحويّ عبر العصور؛ إذ إنّها أوقعت النّحاة في أبواب من الجدل والتعقيد، وشغلتهم بتأويلات بعيدة عن الغاية الأولى للنحو، وهي خدمة العربية وتيسير فهمها، ويرى ضيف أنّ على النّحوي أن يصف ما هو قائم في اللّغة من صيغ وتراكيب وصفًا مباشرًا، لا أن يذهب إلى افتراض علل تقديرية أو صيغ ذهنيّة لا يشهد لها الاستعمال، وقد صرّح في ذلك بقوله: "إن واجب النحوي أن يسجّل ما وجد في اللغة فعلاً من صيغ وعبارات، لا أن يفترض هو صيغاً وأحوالاً لعبارات لم ترد في اللغة"[94]، ومن هنا كان رفضه لنظرية العامل امتدادًا لموقفه من الأقيسة الذهنيّة والتمارين المفتعلة التي حمّلت النحو ما لا يحتمل.

---

(88) المصدر نفسه، ص 383.

(89) العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويين، ص 202 – 203.

(90) المصدر نفسه، ص 250.

(91) المصدر نفسه، ص 230.

(92) يُنظر: نجم الدين، القياس النحوي، ص 189 – 196.

(93) يُنظر: المصدر نفسه، ص 189 – 196.

(94) ضيف، شوقي. ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة. تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982، ص 49.

ويُبيّن ضيف أن نقد ابن مضاء لم يكن اعتراضًا جزئيًّا على بعض جزئيات النحو، بل كان خطوة ضمن مشروع إصلاحي في الفكر الأندلسيّ يهدف إلى إعادة النحو إلى وظيفته الأصلية، أي وصف الظاهرة اللّغوية كما تجري على ألسنة المتكلّمين، بعيدًا عن التعليلات الجدلية والتأويلات المنطقية، وهذا الاتجاه – في نظره – يلتقي مع بعض ما تقرّره الدراسات اللسانية الحديثة التي تدعو إلى الاكتفاء بالوصف المباشر للّغة في سياقها الحيّ، دون تحميلها تقديرات ذهنيّة أو نظريّات مصطنعة لا أثر لها في واقع الاستعمال[95].

غير أنّ هذا الرأي لم يخلُ من اعتراض، فقد رأى عبد الله العنبر أنّ شوقي ضيف قد بالغ في فصله للعامل عن البنية اللغوية[96]؛ لأن العامل – سواء أكان لفظيًا أم معنويًا – هو جزء أصيل من نظام الجملة العربية، وإبعادُه يؤدّي إلى خلل في العلاقة بين المبنى والمعنى، ومن هذا المنطلق، فإن الاقتصار على الجانب الوصفي وحده لا يكفي للكشف عن المستوى الأعمق للظاهرة النحوية، وفي السياق نفسه، يوضّح عبد السلام المسدي أن مهمة الباحث اللساني لا تتوقف عند تسجيل البنية السطحية، وإنما تمتد إلى الكشف عن البنية العميقة والعلاقات الدلالية التي تنبني عليها، وهو ما يشكّل أحد المرتكزات الأساسية في النظرية التوليدية التحويلية[97].

وعلى ضوء ذلك، يمكن القول إنّ موقف شوقي ضيف من نظريّة العامل يعكس رغبة في تبسيط النّحو وإعادته إلى وظيفته الأولى، غير أنّ هذا الموقف – في ضوء ما سجّله النّقاد – يظل بحاجة إلى موازنة دقيقة بين الجانب الوصفيّ الذي دعا إليه، والجانب التفسيريّ الذي يفرضه النظر في البنية العميقة للظاهرة النحوية[98].

تمام حسان (1918–2011م)

قدّم تمام حسان قراءة متجدّدة لنظريّة العامل، حاول فيها أن يوازن بين ما هو موروثٌ من تراث النحو وما استجدّ من مناهج لسانيّة حديثة، وقد رأى أنّ مفهوم (التعليق) قادر على أن ينهض بدور العامل من غير حاجة إلى افتراض قوّة غامضة تُحدث الإعراب، إذ يفسّر العلاقات بين مكوّنات الجملة في ضوء القرائن والسياقات الدلاليّة، يقول: "التعليق هو الفكرة المركزية في النحو العربي، وأن فهم التعليق على وجهٍ كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية؛ لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعًا في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية [99]، ومن هنا، أصبح (التعليق) عنده بديلاً عن العامل التقليديّ، مع إعادة النّظر في وظيفته، فهو ليس علّة خارجيّة تؤثّر في اللفظ، بل علاقة داخليّة تنظّم الصلة بين المبنى والمعنى.

وقد أشارت بعض الدّراسات الحديثة إلى أنّ المنتسبين إلى نحو (التعلّق) "يُقرّون للسّابقين بالفضل في نظرية العامل النّحوي ودراسة الوظائف"[100]، وهو ما يبرز امتداد التصوّر التّراثي للعامل في النظريّات اللّسانيّة الحديثة، وممّا يؤيّد هذا التصوّر، استحضار تمام حسان لإشاراتٍ متفرّقة من التراث؛ فابن جنّي، مثلاً، قرن بين العامل والعلامة الإعرابيّة، إذ قال: " ألا ترى أنك إذا قلت: "قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ" فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل"[101]، والجرجانيّ جعل (النّعليق) أساس النّظم، في الفصل الذي عنونه بـ (النّظم هو توخّي معاني الإعراب)[102]، والخليل تحدّث عن نظام لغويّ كامن في أذهان العرب، فقال: " إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقعَ كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنها"[103].

وبهذا أبرز (حسّان) أنّ فكرة العامل لم تنقطع، وإنما ظلّت متواصلة وإن تغيّر وجهها، فأصبحت أداة وظيفيّة تصل النحو بالدلالة[104]، وترتّب على هذا التحويل – في نظره – ثلاثُ نتائجٍ منهجيّةٍ مهمّة:

الأولى: الاكتفاء بوصف الحالة الإعرابيّة من غير نسبتها إلى عاملٍ بعينه؛ لأنّ مناط الإعراب هو اجتماع القرائن، فـ(حسّان) يصرّح: "ويستتبع القول بالقرائن... أننا سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة، بقولنا: مرفوع، منصوب، مجرور، مجزوم فقط، دون قولنا: مرفوع بكذا..."[105]؛ ويُسند هذا بمبدأ تضافر القرائن وأن "القرائن تغني عن العوامل"[106].

الثّانية: ترقية الأدوات إلى عناصرَ رابطةٍ تُبيّن نوع (التعليق)، فتصبح وسائط وظيفيّة تصل المبنى بالمعنى، فعند (حسّان) "تشترك الأدوات جميعًا في أنها لا تدلّ على معانٍ معجمية، ولكنها تدلّ على معنى وظيفي عامّ هو التعليق... وتكون الأداة العنصر الرابط بين أجزاء الجملة..."[107]؛ ويقرّر أنّ "التعليق بالأداة أشهر أنواع التعليق" وأنها تلخّص معاني النفي والاستفهام والشرط..."[108].

---

(95) يُنظر: المصدر نفسه، ص 7–10.

(96) يُنظر: العنبر، النظريات النحوية، ص 312.

(97) يُنظر: المسدّي، عبد السلام. "اللسانيات بين لغة الخطاب وخطاب الأدب." مجلة الأقلام، ع 9 (1983): 64.

(98) يُنظر: ضيف، شوقي، مقدمة تحقيق الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي.

(99) يُنظر: تمام حسان. اللغة العربية مبناها ومعناها، ص 189.

(100) المجدوب، عز الدين، "إعادة تبويب الأبواب النحوية من منظور نظرية التعلّق"، ص 11.

(101) ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف لكتاب التصريف، 4/1.

(102) يُنظر: الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. دلائل الإعجاز في علم المعاني. تحقيق محمود محمد شاكر (أبو فهر)، ط3، القاهرة: مطبعة المدني؛ جدة، دار المدني، 1992م/1413هـ، ص 56–57.

(103) يُنظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. دار النفائس، بيروت، ط5، 1406هـ/1986م، ص 66.

(104) يُنظر: العنبر، النظريات النحوية، ص 297.

(105) يُنظر: تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 233.

(106) يُنظر: المصدر نفسه، ص 233.

(107) يُنظر: تمّام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 125، 225.

(108) يُنظر: المصدر نفسه، ص 125، 225.

الثالثة: اعتبار المعنى النحوي معنىً وظيفيًّا يتكامل مع المعنى المعجمي والمقام لصناعة الدلالة، لا (علّةً) خارجية تعمل في الألفاظ، يقول (حسّان): "المعنى على مستوى النظام الصوتي، الصرفي، النحوي، معنى وظيفي... وما يكون بمجموع هذا المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي مضافًا إليه المقام يصنع المعنى الدلالي"[109]، ثم يفصّل (المقام) بوصفه الوجه الاجتماعي اللازم لإتمام الدلالة[110].

كما استلهم موقف ابن مضاء الرافض لمفهوم العامل، مؤكّدًا أنّ الإعراب ليس أثرًا لعامل لفظي أو معنوي، بل ثمرة أعراف لغويّة درج عليها الاستعمال، فجعل من رفع الفاعل ونصب المفعول نتائجَ عرفيّة لا عللاً سببيّة، وهنا يقترب من اللسانيّات الوصفيّة الحديثة التي تنظر إلى اللغة على أنّها نظام اجتماعي يقوم على العرف والاستعمال، لا على فرض علل تقديريّة، نقل رمضان عبدالتّواب عن (ماريوباي) ما نصّه: "اللغة المتكلمة تعتمد إذن على الاصطلاح، والاتفاق الجماعي، مهما قل عدد أفراد الجماعة اللغوية، وهذا يضع اللغة حتما في قائمة الرموز، مثل عملة النقد الورقية، التي ترمز إلى قيمة شرائية معينة، وتعتمد في قيمتها على العرف والاتفاق بين أفراد المجتمع، لا على قيمتها الذاتية"[111]، وهذا يعني أنّ القوانين النحويّة ليست عللاً ميتافيزيقيّة، بل أعرافًا لغويّة رسّخها الاستعمال الجمعي، وبذلك؛ تتضح الصّلة بين ما ذهب إليه ابن مضاء وما قرّره علم اللغة الحديث في نظرته الوصفية الاجتماعية.

ويظهر من خلال هذا الموقف موقع تمام حسان بين المحافظة والتجديد؛ إذ إنّه من ناحية يستدعي بعض عناصر نظريّة العامل عند الخليل وابن جنّي والجرجانيّ، ليؤكّد أنّ اللّغة تحكمها ضوابط داخليّة، في صورة تذكّر بتصوّرات اللسانيّات التوليديّة حول الكفاية الكامنة؛ فقد أشار عبد التواب إلى أنّ التوليديين "يرون أن اللغات تتشابه على مستوى المقصود (العميق) من المعاني، ويحاولون الكشف عن هذه التشابهات الكليّة... وأما (التوليدي) فهو علم يرى أن في وسع أيّة لغة أن تنتج ذلك العدد اللاّنهائي من الجمل التي ترد بالفعل في اللغة"[112]، كما أوضح أنّ مدرسة القوالب "تشارك تشومسكي وجهة نظره القائلة بوجود جانبين في دراسة اللغة، هما: جانب الكفاءة، وجانب الأداء... وجانب الكفاءة هو جانب غير واعٍ في معظمه، شأنه في ذلك شأن استعمال الناس للغة بالاعتماد على آثاره التي تتجلّى في جانب الأداء"[113].

فتمام حسان حين أعاد النظر في مفهوم العامل، لم يرفضه كليًا (كما فعل ابن مضاء)، بل حاول أن يعيد تفسيره في ضوء فكرة أن اللغة لها نظام داخلي يوجّه الاستعمال، وهنا يقترب من تشومسكي في رؤيته أنّ اللغة ليست مجرد أعراف اجتماعية فحسب، بل وراءها كفاية باطنة تمكّن المتكلم من توليد عدد لا نهائي من الجمل.

ومن ناحية أخرى، فإن تقاطعه مع موقف ابن مضاء النقدي يمنحه بعدًا وصفيًا اجتماعيًا، مما جعله يوازن بين استحضار الضوابط الباطنة للغة والانفتاح على دور العرف والاستعمال في تشكيل بنيتها ووظائفها، وهكذا تتبدّى خصوصيّة مشروعه في الجمع بين الإرث النحوي العربي والمناهج اللسانية المعاصرة، في إطار رؤية تجديدية متوازنة[114].

ولا ريب أنّ قيمة مشروع تمام حسان إنّما تتجلّى في هذا التوازن؛ فهو لم ينغلق على التراث فيكرّر النحو التقليدي، ولم يقطع الصلة به فيقع في قطيعة مع الماضي، وإنما قدّم رؤية وصفيّة وظيفيّة تمزج بين الاستمراريّة والانفتاح، فجاءت قراءته لنظرية العامل قراءة عربيّة معاصرة تصل بين (النَّظم) في التراث و(الوصف) في الدراسات الحديثة، وتفتح آفاقًا أرحب لربط النحو بالاستعمال والوظيفة بعيدًا عن القيود الذهنيّة التي طالما كبّلته[115].

محمد عيد (1938–2007م)

وجد محمد عيد في نظريّة العامل مجالًا لإعادة النظر – في ظل الجدل الواسع الحاصل فيها –متأثرًا بما طرحه ابن مضاء القرطبي في نقده الجذريّ للعامل، فمحمد عيد يصف فكرة العامل بأنّها مضطربة[116]، ودخيلة على دراسة اللغة، يقول: "أمّا السبب المباشر فى الاختلاف حول العامل فيعود إلى أن فكرة العامل بطبيعتها دخيلة على دراسة اللغة، ووجد فيها النحاة مجالاً خصبا للتفريع والتعمق وإعمال الذهن"[117] مما جعل النحو يميل عن غايته الأصلية في وصف اللغة، وينغمس في جدل عقليٍّ لا طائل تحته.

ومن هنا يلتقي مع ابن مضاء في رفضه لفلسفات العوامل التي لم تفد نطقًا ولم تضرّ جهلًا، وإنما كبّلت الدرس النحوي بعلل ذهنية معقدة كالاشتغال والتنازع والعوامل المعنوية، يقول: "لقد رفض ابن مضاء القول بتأثير الكلمات بعضها فى البعض الآخر، فالقول بذلك – فى رأيه – باطل عقلاً وشرعًا لا يقول به أحد من العقلاء... والمنهج اللغوى الحديث يتلاقى معه فى رفض العامل والعمل"[118]، ويقول أيضًا في موضع آخر: "ومهمة الباحث ليس النطق فقط، بل بيان الأسس التي تحكم هذا النطق وتوجهه، وهذه الأسس فيما نحن بصدده هي التعرف على وظائف الكلمات في الكلام وشكلها"[119]، وهذا يعني أنّ محمد عيد لا يتوقف عند مجرد رفض فكرة العامل، بل يطرح بديلاً وهو المنهج الوصفي – الوظيفي، أي رصد الظواهر اللغوية من خلال الوظائف والعلاقات داخل الجملة، بعيدًا عن التقديرات الذهنية والمنطقية.

---

(109) يُنظر: المصدر نفسه، ص 41، 353.

(110) يُنظر: المصدر نفسه، ص 41، 353.

(111) عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997، ص 116.

(112) المصدر نفسه، ص 116.

(113) عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 245.

(114) يُنظر: تمام حسان. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 37 – 58.

(115) يُنظر: المصدر نفسه، ص 37 – 58.

(116) يُنظر: العنبر، النظريات النحوية، ص 289.

(117) عيد، محمد. أصول النحو العربي، ص 233.

(118) المصدر نفسه، ص 228. ويُنظر: العنبر، النظريات النحوية، ص 292.

(119) محمد عيد. أصول النحو العربيّ، ص 231.

ويذهب محمد عيد إلى أنّ النحاة قد بالغوا في تصورهم للعامل حتى جعلوه "مؤثرًا حقيقة، وأن تأثيره هي الحركات والسكنات والحروف في أواخر الكلمات"[120]، وهو ما أوحى وكأنّ العامل قوة غيبية تتحكم في الألفاظ وتُعَلِّل ما يطرأ عليها من تغيرات، غير أن عيد يرى أن هذا التصور لا يمتّ إلى الواقع اللغوي بصلة، فالظواهر الإعرابية في حقيقتها ليست نتيجة علاقة سببية بين الألفاظ، وإنما ثمرة لِـ "وظائف الكلمات في الكلام وشكلها"[121]، أي للنظام الداخلي للغة ولإرادة المتكلم في الاستعمال الحيّ، ومن هنا يرى أنّ القاعدة التقليدية التي تقضي بأن (كل معمول لابد له من عامل)، وغيرها من القواعد، هي المسؤولة عن "التّوغّل في التّأويل، كما يعود إليها – أيضًا – الخلاف والجدل بين الباحثين في العامل والمغرمين بالتأويل"[122] وهذا يعني أن نقده لا يقف عند حدّ تقويض فلسفة العامل، بل يتجاوز إلى الدعوة لردّ النحو إلى طبيعته الوصفيّة، حيث يكون الإعراب تفسيرًا وظيفيًا لبنية الجملة، لا نتاجًا لعلل ذهنية.

ومع ذلك، فإنّ قراءة محمد عيد لا تقف عند حدود الرّفض، بل تذهب أحيانًا إلى الاعتراف بأن العامل يمكن أن يُفهم بوصفه نقطة نظام تنظّم العلاقات بين العناصر داخل الجملة، في إطار أشبه بما تطرحه اللسانيات الحديثة، يقول: "اللغة ليست مجموعة من القوانين والقواعد بل مسلك اجتماعى يقوم به المتكلمون تحقيقا... لقد نسبت هذه القوانين إلى الذهن؛ لأنه منشؤها حيث غذاه المنطق لا اللّغة"[123]، فهو يلمّح إلى أنّ فكرة العامل – في جوهرها – ليست باطلة تمامًا، وإنما يمكن تأويلها في ضوء ما يسميه التحويليون (البنية العميقة)، أي ذلك المستوى العقلي الكامن الذي يفسر انتظام اللغة، ومن هنا تبدو نظرية العامل أقرب إلى أن تكون آلية تفسيرية لانتظام البنية، لا علّة سببية خارجية كما صوّرها النحاة[124].

بهذا يجمع محمد عيد بين موقفين متكاملين: الأول، نقد جذري يتبنّى رؤية ابن مضاء في اعتبار العامل بناءً مجرّدًا ينبغي التخلّص منه لصالح منهجٍ وصفي - وظيفي يكتفي برصد الظاهرة كما هي، والثاني، محاولة لإعادة قراءة العامل في ضوء مفاهيم معاصرة تمنحه بعدًا تنظيميًا داخليًا يفسر علاقة العلامة بالوظيفة، وهكذا يظهر مشروعه على أنه حلقة وصل بين التراث والنظريات اللسانية الحديثة، لا انغماسًا في قيود العامل التقليدي، ولا قطيعةً تامة معه، بل إعادة تأويل تعيد للنحو العربي فاعليته في تفسير اللغة، وبذلك يكون مشروع محمد عيد مسعىً متوازنًا؛ يحفظ للنحو أصالته التاريخية، ويستجيب لتحديات الدرس اللساني الحديث، جامعًا بين الأصالة والتجديد.

أحمد محمد أبو دلو (مقاربتان في نقد نظرية النحو العربي)

وتكتسب دراسة أحمد محمد أبو دلو (مقاربتان في نقد نظرية النحو العربي) أهميتها، إذ أعادت مقاربة قضية العامل النّحويّ من منظور نقديّ، واضعة أطروحة ابن مضاء في موقع بارز بين محاولات الإصلاح النّحويّ الجريئة، فيرى أبو دلو أنّ ابن مضاء لم يكتف بالنقد الجزئي لبعض التطبيقات، بل تجاوز ذلك إلى نقد الأساس نفسه الذي قام عليه النحو، وهو مبدأ العامل، وقد عدّ هذه الخطوة نقلة نوعية في تاريخ النحو، لأنها هزّت الأداة المركزية للتّصور النّحويّ التّقليديّ، محاولةً إعادة بناء الدرس النّحويّ على أسس أكثر التصاقًا بالاستعمال اللّغوي الحيّ، ولهذا يصرّح بأنّ "دعوة ابن مضاء قد أصابت أهم أصول النحو ومعظم قضاياه"[125].

وقد تناول أبو دلو – بالتّفصيل – الأساس المنطقي الذي اعتمد عليه ابن مضاء في رفضه للعوامل، والمبني على ثنائية (الطّبع) و(الإرادة)، فقد اشترط ابن مضاء أن يكون العامل إمّا مؤثرًا بالطبع أو بالإرادة، فإذا لم يتحقق ذلك فلا يجوز عدّه عاملًا، وهنا يعلق أبو دلو موضحًا أنّ ابن مضاء انتهى إلى "إلغاء فكرة العوامل في النّحو، استنادًا إلى أنّ العوامل يجب أن تعمل إما بالطبع أو بالإرادة، وليس في عوامل النّحو أي منهما"[126]، غير أنّ أبو دلو لا يوافقه في سلامة هذا القياس، إذ يرى أنّه غير مستقيم لعدم وجود تماثل بين المقيس والمقيس عليه، لكنّه يعترف بأنّ هذا المنهج النّقديّ كشف مأزقًا حقيقيًّا في بنية النّظريّة النّحويّة، وأبان عن طبيعتها الذّهنيّة المجرّدة التي ابتعدت عن الوصف المباشر للّغة.

ولم يقف ابن مضاء عند حدود التنظير، بل توجه بنقده مباشرة إلى أمهات النحو العربي، وفي مقدمتها كتاب سيبويه. فقد استنكر قول النحاة بأن العوامل هي التي تُحدث الإعراب، ورأى أنّ هذا القول متهافت منطقيًا. وينقل أبو دلو نصّه الصريح: "فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفساد"[127]؛ وبذلك يكون ابن مضاء قد صوّب سهام نقده إلى قلب النظرية في مصدرها الأول، مبيّنًا أنّها ليست إلا فرضية فلسفية ألصقت بالنحو وأثقلته.

إنّ ما يميّز قراءة أبو دلو هو إدراكه لجرأة ابن مضاء، الذي لم يكتفِ بإصلاحات جزئيّة، بل دعا إلى مراجعة التراث النحوي من خلال رفض العامل؛ لذلك نقل أبو دلو وصف محمد عيد له بعبارات تُعبّر عن قيمةِ موقفه قائلاً: "مِن أشقّ الأمور أن يرود الإنسان طريقًا لم يسر فيه أحد قبله، ويشير على النّاس أن يتركوا ما ألفوه ويتبعوه فيه... فربما ضحكوا منه وهو يقوم بها، ثم نسوه وأغفلوه بعد ذلك، فلا تناله الشهرة في حياته، ولكنه يبقى خالدًا يكشف خلوده الزمن"[128] فهذا الوصف لا يكتفي بإبراز صعوبة المشروع، بل يعكس الوعي بأهمّيّة ابن مضاء بوصفه مجدّدًا حاول كسر قيود التقليد.

ومن خلال هذا التّحليل، يبلور أبو دلو رؤيته النّقديّة التي تلتقي مع موقف ابن مضاء، حيث يعتبر أنّ نظرية العامل في صورتها الموروثة لا تُعدّ أداة تفسيرية فعّالة بقدر ما هي بناء ذهني مغلق، قائم على افتراضات عقلية مجردة أكثر من التصاقه بالواقع اللغوي، فالإفراط في استدعاء

(120) المصدر نفسه، ص 211.

(121) المصدر نفسه، ص 231.

(122) يُنظر: المصدر نفسه، ص 207.

(123) المصدر نفسه، ص 231.

(124) يُنظر: العنبر، النظريات النحوية، ص 292. ويُنظر: عيد، أصول النحو العربي، ص 199–230.

(125) أبو دلو، أحمد محمد. "مقاربتان في نقد نظرية النحو العربي." مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج 14، ع 2 (2017): 383.

(126) المصدر نفسه، ص 382.

(127) المصدر نفسه، ص 380.

(128) عيد، محمد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث. عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989، ص 37. ويُنظر: أبو دلو، مقاربتان في نقد نظرية النحو، ص 370.

العوامل والتقديرات الذهنية – في نظره – قد أدخل النحو العربي في متاهات من التعقيد المنطقي، فانحرف عن وظيفته الأصلية، وهي وصف الظاهرة اللغوية وكشف انتظامها، ومن هنا جاءت دعوته إلى إعادة النظر في هذه النظرية، والتفكير في بدائل أكثر التصاقًا بالاستعمال الحي للغة، ومن خلال هذا الموقف يتبيّن أنّ أبا دلو يَعُدُّ مشروع ابن مضاء دعوةً أساسية للتحرر من سلطة العامل، والانفتاح على تفسير آخر أكثر ارتباطًا بواقع الاستعمال اللغويّ[129].

وعليه، يكون الأفق الحديث الذي تقدّمه دراسة أبي دلو أنّها لا تقتصر على استعراض موقف ابن مضاء، بل تتجاوز ذلك إلى استعادة أثره وتفعيله في صياغة رؤية حديثة للنحو العربي؛ رؤية تجعل من الاستعمال اللغوي وسياقاته ووظائفه محور التحليل، بدل الخضوع للعوامل الذهنية التي أثقلت الدرس النحوي عبر قرون، ومن هذه الزاوية، يظهر مشروع أبي دلو امتدادًا للمقاربات الحديثة التي تعمل على وصل التراث بمناهج اللسانيات الوصفية، بما يتيح للنحو العربي آفاقًا أرحب تتجاوز جدل العلل وتشابكاتها، وتتجه نحو وضوح الوصف وفاعلية التفسير.

عبدالله العنبر (النظريات النّحويّة – ثورة منهجية بين عوالم التّخفّي ومرايا التّجلّي)

تُظهر دراسة عبد الله العنبر لنظرية العامل اتساعًا ملحوظًا، إذ لم يقتصر على عرض الموقف المعاصر، بل تتبّع مسار النظرية منذ نشأتها الأولى عند الخليل بن أحمد وسيبويه، مرورًا بأعلام النحو كابن جني، وابن الحاجب، وأبي البركات الأنباري، وابن مضاء القرطبي، وصولًا إلى رضي الدين الاستراباذي، ويكشف هذا الامتداد التاريخي كيف ظلّ العامل حاضرًا في الدرس النحوي باعتباره آلية تفسيرية مركزية تنظّم العلاقة بين البنية النحوية والدلالة، ولم يقف العنبر عند حدود التراث، بل واصل قراءته في جهود المحدثين من إبراهيم السامرائي ومحمد عيد، إلى تمام حسان، وشوقي ضيف، ومحمد حماسة، ومهدي المخزومي، ومن خلال هذا التتبع الشامل تبلورت رؤيته الخاصة حول نظرية العامل في ضوء المناهج الحديثة.

إذ يذهب عبد الله العنبر إلى أنّ نظرية العامل تمثّل في أصلها إستراتيجية معيارية تضبط انتظام الظاهرة اللغوية، إذ تقوم على أن تغيّر العلامة الإعرابية إنما هو نتيجة مباشرة لتغيّر العامل، فالعامل يعمل بوصفه (المثير)، والعلامة الإعرابية بوصفها (الاستجابة)، في علاقة تقوم على منطق الاقتران، يقول العنبر: "ويوضح هذا الكتاب أنَّ نظرية العامل تبنّت على إستراتيجية معيارية مفادها أنَّ تغير علامة الإعراب ناتج عن تغير العامل، وهذا يحقق سلطة تحكم تصل المثير (العامل) بالاستجابة (علامة الإعراب) على وجه من الاقتران السلوكي الذي يفترض أنَّ كل علامة إعراب تقتضي ضربًا من العوامل يؤدي إليها..."[130]، وبذلك يكون العامل مفتاحًا تفسيريًّا يربط بين الشكل والدلالة، ويمنح النسق اللغوي معيارية تحافظ على انتظامه الداخلي.

وينقل العنبر النقاش إلى مستوى أعمق، حين يربط العامل بمفهوم القدرة الكامنة التي تستقر في الذهن وتفسّر انتظام النظام اللغوي، فالعلامة الإعرابية في نظره ليست مجرد ظاهرة صوتية، بل تجسيدٌ لمعنى تفرضه البنية العميقة، يقول: "وتؤلف القدرة الكامنة سلطة قادرة على تجسيد الإنجاز ويتجلى أثرها في منطق السببية الذي يحكم علاقة العناصر مظهراً وظائفها... وانطلاقاً من هذا الأساس تكون علامة الإعراب مطلباً للمعنى الذي تفرضه البنية العميقة، ويتجلى المعنى على هيئة إنجاز ينصح عن قدرة مشتركة تصوغ مقصودها، ويؤخذ انتظام علامة الإعراب دليلاً على وجود نسق داخلي تحكمه علاقة ثابتة..." [131]، وبهذا التصور ينتقل العامل من مجرد أداة لضبط الأواخر إلى آلية تكشف عن النظام الذهني العميق الذي يحكم انتظام البنى.

وفي سياق ربطه بين التراث واللسانيات الحديثة، يرى العنبر أنّ النظرية التحويلية التوليدية أعادت الاعتبار إلى العامل، ولكن في صيغة جديدة لا تبتعد عن جوهره في النحو العربي، يقول: " الوقوف على أبعاد الظاهرة اللغوية يقتضي الوصول إلى البنية العميقة كشفًا للنظام الذي تتوزع فيه العناصر، ويفضي الاكتفاء بالعناصر الشكلية إلى غياب توجيه الظاهرة من الداخل في ضوء منهج دلالي يجلو أبعادها"[132]، ويستدل على رأيه هذا بما نقله عن عبده الراجحي الذي يقول: " الذي يعنينا هنا هو أنْ نلفت إلى أنَّ التحويليين يقررون أنّ النحو ينبغي أنْ يربط البنية العميقة بينية السطح، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة (Conceptual) ... والحق أنّ قضية العامل في أساسها صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي"[133]، وهذا يعني أنّ نظرية العامل، برؤية العنبر، تجاوزت حدودها التقليدية لتكون أداة تفسيرية عميقة، تكشف انتظام النسق اللغوي من داخله، وتصل بين البنية الذهنية الكامنة والإنجاز اللغوي الظاهر.

وفي ضوء هذا التصور، قدّم الباحث عبدالله العنبر في دراسته النظريات النحوية – ثورة منهجية بين عوالم التخفّي ومرايا التجلّي رؤية جديدة يمكن عدّها صورة من صور إعادة البناء، فهو لم يُعِد إنتاج العامل في صورته التراثية ذات الطابع السببي، ولم يلغِه بالكلية على نحو ما فعل ابن مضاء، بل أعاد صياغته في إطار بنائي – دلالي يستند إلى مبدأ القدرة الكامنة والبنية العميقة، وبهذا تحوّل العامل في رؤيته إلى آلية تفسيرية تكشف انتظام النسق اللغوي، وتمثيلات سيميائية توضح وظائف العلامات الإعرابية[134]، مستفيدًا في ذلك من معطيات البنيوية والتحويلية، ليقدّم صورة معاصرة يمكن عدّها إعادة بناء للنظرية في ضوء المناهج اللسانية الحديثة[135].

إنّ الاقتصارَ على هؤلاء الأعلام في دراسة تطوّر نظريّة العامل النّحويّ لم يكن بحثًا عن الاستقصاء، بل اختيارًا مقصودًا لنماذج تمثّل أبرز المنعطفات المنهجيّة في مسارها، فقد مثّل ابن مضاء وشوقي ضيف ومحمد عيد وأبو دلو تيّارًا رافضًا، انطلق من نقدٍ جذريّ يهدف إلى هدم الأساس الفلسفي للنظرية وإعادتها إلى وصف الاستعمال الحيّ، وفي المقابل، عبّر عبد الله العنبر عن اتّجاه مؤيّد يرى في العامل آليّة تنظيميّة تحفظ للنظام النحوي انسجامه الداخليّ، وبين هذين التيارين، قدّم تمام حسان موقفًا مجدِّدًا ووسطيًا، أعاد من خلاله قراءة العامل في ضوء فكرة

(129) يُنظر: أبو دلو، مقاربتان في نقد نظرية النحو، ص 369 – 409.

(130) العنبر، النظريات النحوية، ص 12.

(131) المصدر نفسه، ص 304.

(132) المصدر نفسه، ص 292.

(133) الراجحي، عبده. النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 147.

(134) يُنظر: العنبر، النظريات النحوية، ص 12–13.

(135) يُنظر: المصدر نفسه، ص 339.

(التّعليق) التي تصل بين المبنى والمعنى بعيدًا عن الغيبيّة؛ وبهذا التنوّع في المواقف تتكشّف ملامح الجدل الحديث حول العامل، ويظلّ الموضوع مفتوحًا لإعادة القراءة والتّأويل في ضوء مستجدّات البحث اللساني المعاصر[136].

وتكشف هذه الدراسة أنّ الاختلاف بين التراث النّحويّ القديم واللّسانيّات الحديثة لا يكمن في الوقائع اللّغويّة نفسها – فهي مشتركة بين الاتّجاهين – بل في زاوية النّظر إليها، فالقدماء أسّسوا تفسيرهم على مبدأ العامل والقياس، فكان التغيير الإعرابي يُعزى إلى قوّة سببية خارجية تؤثر في المبنى، في حين قدّم المحدثون، تفسيرًا وصفيًّا داخليًّا يقوم على المعايير الوظيفيّة والبنية العميقة وما يرافقها من قواعد تحويلية، وعليه، فالعامل النّحوي يمثّل إطارًا سببيًا قديمًا، يُقابِل في التّوصيف الحديث الإطار الشّكلي[137].

وفي ضوء هذه الرؤى اللّسانيّة الحديثة – ولا سيما ما قرره النّحو التوليديّ من قدرة اللغة على التّوليد غير المحدود – يصبح من المُفيد إعادة النّظر في مفهوم العامل النّحوي لاستكشاف مدى تقاطعه مع بعض هذه التّصورات، إذ يكشف تتبّع مسار (نظريّة العامل) أنّ هذا المفهوم لم يكن مجرّد (أداة إعرابيّة)، بل (آليّة فكريّة) تسعى إلى ضبط انتظام التراكيب اللّغوية وتفسير عللها.

وعلى الرغم من اختلاف المواقف حوله بين تأصيلٍ ونقدٍ وتفكيك، فإنّ النّظر إليه في ضوء اللّسانيّات الحديثة يفتح أفقًا جديدًا للمقارنة، فالعامل عند النحاة يكشف عن مبدأ الاطّراد والاتّساق في البنية العربيّة، بينما تشير الدّراسات اللّسانية المعاصرة إلى خاصيّة (اللاتناهي) التي تتيح للّغة توليد عددٍ غير محدود من التراكيب عبر آليات التكرار والإدراج، ومن هنا يمكن القول إنّ بين التّصورين مساحات التقاء (محتملة)، تسمح بإعادة قراءة (العامل) بوصفه مدخلًا يضيء على بعض أبعاد قدرة اللّغة العربيّة على الامتداد والتجدد، وهكذا يصبح استحضار مفهوم (اللاتناهي) إضافة اجتهاديّة تسهم في ربط التّراث النّحوي بالمناهج اللّسانيّة الحديثة، من غير أن يُلزم ذلك بردّ التُّراث إلى هذه المفاهيم أو تطويعه لها قسرًا[138].

الخاتمة

ومن خلال العرض السّابق، يُمكن استخلاص أبرز النّتائج على النّحو الآتي:

- لقد تبيَّن من خلال النظر في مفهوم العامل أنّه ليس مجرّد تسميةٍ اصطلاحيّةٍ جامدةٍ، بل هو آليّة تفسيريّة ووسيطٌ يضبط العلاقة بين المبنى والمعنى؛ إذ به تُفهم علائق الإسناد وتُعلَّل العلامات الإعرابيّة؛ ومن هنا ظلّ هذا المفهوم في صميم التّفكير النّحوي على امتداد العصور، ولم يكن مساره في التراث خطًّا واحدًا مستقيمًا، بل مرَّ بأطوارٍ متباينة، فقد تبلور عند الخليل وسيبويه تقعيدًا وصفيًّا، ثم ارتقى عند ابن جنّي إلى تعليلٍ فلسفيّ، ثم واجه محاولةً للتّفكيك والنّقد عند ابن مضاء، قبل أن يستعيد حضوره في صورةٍ أكثرَ رسوخًا وتفصيلًا لدى ابنِ مالك وابنِ هشام والرّضيّ والسيوطيّ، وهكذا استقرّ في وعي النّحاة أنّ الإعراب ليس مجرّد حركاتٍ صوتيّةٍ طارئة، بل هو ثمرة (اقتضاء) يصدر عن عاملٍ لفظيّ أو معنويّ، ويُنشئ العلاقة التركيبيّة ويكشف وجهها.
- لقد كشفت الدراسة أنّ تطوّر مفهوم العامل لم يكن وليدَ لحظةٍ واحدة، بل مرَّ بمراحل متتابعة شكّلت معًا مسارًا متدرّجًا للفكر النحوي، فقد بدأت المرحلة الأولى بما يمكن تسميته مرحلة التّصحيح اللّغوي، حين نشأ النّحو في أحضان الحاجة إلى مقاومة اللّحن على يد أبي الأسود الدؤلي وتلامذته، ثم جاءت مرحلة التّقعيد التي رسّخت مفهوم العامل وأقامت له إطارًا متينًا في (الكتاب)، حيث ربط الخليل وسيبويه بينه وبين قضيّة البناء والإعراب، وتلا ذلك مرحلة التّوسّع العقليّ التي حملت سمة التّعليل المنهجيّ والبحث في العلل، فظهر تقسيم الزجّاجيّ للعلل، وعلّل ابن جنّي اختلاف العلامات باختلاف العوامل، أما مرحلة التّفكيك النّقدي فقد مثّلها ابن مضاء، الذي وجّه سهام نقده إلى ما رآه غلوًّا في التّعليل وتكثيفًا للعوامل الخفيّة، داعيًا إلى الاكتفاء بوصف المنطوق والاعتماد على السماع.
- من خلال النّظر في مسائل الخلاف تبيّن أنّ النّحويّين البصريّين والكوفيّين قد اختلفوا اختلافًا منهجيًّا في تحديد مجال عمل العامل وحدود الاحتجاج به، فالبصريّون ضيَّقوا دائرة العمل، فحصروا تأثيره في الفعل أو ما شابهه، واشترطوا في الشّاهد الكثرة والاطّراد، وجعلوا القياس محكومًا بضوابطَ صارمةٍ لا يتجاوزها، أمّا الكوفيّون فوسّعوا مجال العمل ليشمل المعنى والحروف، وأبدوا تساهلاً في الاحتجاج بالشّواهد، فاعتمدوا القليل منها، وجعلوا القياس أكثر مرونةً وأوسع نطاقًا، وهذا الخلاف في جوهره لم يكن فرعيًّا ولا ثانويًّا، بل مسّ صميم النّظريّة النّحويّة، حتى شكّلت مسائل العامل وحدها ما يقارب (12–19%) من مجموع المسائل التي تناولتها كتب الخلاف بشكلٍ أساسيّ، وهذا يؤكّد مركزيّة هذا المفهوم في بناء المذاهب النّحويّة وتشكيل شخصيّتها العلميّة.
- لقد أظهر النّظر في منهجي الأنباريّ والعكبريّ تباينًا في معالجة مسائل العامل؛ فالأنباريّ في (الإنصاف) يعرض آراء الفريقين ويوازن بينها، ثم يرجّح ما يراه صوابًا بالاستناد إلى الإجماع أو كثرة الشواهد، مع ميلٍ عام إلى البصريين دون تعصّب، أمّا العكبريّ في (التّبيين) فكان أكثر وضوحًا في انحيازه إليهم، ورأى الإعراب ثمرةً لالتقاء اللفظ بالمعنى، وجعل العلامة الإعرابية أثرًا من آثار العامل، وقد بنى ترجيحه على أساسين، هما: إثبات ما يدلّ على صحّة الرّأي الذي اختاره، ثم ردّ الأدلّة التي استند إليها المخالفون.
- وقد أظهرت دراسة منهجي الأنباريّ والعكبريّ أنّهما استندا إلى قواعد توضّح بناء النّظريّة النّحويّة للعامل، من أبرزها: قاعدة (قوّة الحكم بقوّة سببه)؛ أي أنّ قوّة العامل تحدّد قوّة الحكم، فالعوامل ليست في مرتبة واحدة، بل يتقدّم الفعل لقوّته، ويليه ما شابهه، ثم يجيء الابتداء المعنوي في المرتبة الأضعف، ومن القواعد أيضًا: (الاطراد دليل العلة)، أي أنّ انتظام العلامات الإعرابيّة وتكرارها يُعدّ برهانًا على وجود عاملٍ خفيّ ينظّم أجزاء التركيب ويربط بينها في علاقات واضحة.
- اختلف المحدثون في مواقفهم من نظريّة العامل، ومن المواقف التي تعرّض لها البحث، ما يأتي:
  - (شوقي ضيف) رفضها رفضًا تامًّا، وعدّها بناءً صوريًّا لا طائل منه.

(136) يُنظر: آل طائر، فاطمة محمد علي. "نظرة في العامل النحوي عند المحدَثين: بين القبول والرفض." مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل، مج 2، ع 2 (يناير 2019): 14–29.

(137) يُنظر: اعقيلان، عبد الكريم عبد القادر عبد الله. "المتبقّي ومعايير الأفضليّة في مسائل الإعلال والإبدال: دراسة في التفكير الصرفي عند العرب." مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 19، العدد 2 (2022).

(138) يُنظر: الحباشة، صابر. "اللاتناهي في التصوّر النحوي." مجلة آفاق معرفية، ع 9 (2023): 146–152.

- (محمد عيد وأبو دلو) لم يلغياها بالكلية، لكنّهما قلّلا من شأنها، ورأيا أنّها أداةٌ إجرائيّة أو وسيلة وصفيّة لتفسير العلاقات بين الكلمات، وليست علّة حقيقية تُحدث الإعراب، وانتقدا الغلوّ في العلل وكثرة التأويلات التي أورثت النحو تعقيدًا وصنعة.
- (تمام حسّان) أعاد تأويل العامل بالجمع بين التراث والحداثة؛ إذ استلهم نظريّة النّظم عند عبد القاهر الجرجانيّ، وربطها بالمناهج الوظيفيّة الحديثة، فاستبدل مفهوم العامل بفكرة التعلّق والقرائن.
- (عبد الله العنبر) أيّد بقاء العامل، لكنه أعاد صياغته على ضوء اللّسانيّات التّوليديّة والتّحويليّة، فجعل العلاقة بين العامل والمعمول علاقة مثير واستجابة، وربطه بمفاهيم حديثة كالبنية العميقة والقدرة الكامنة

وهكذا يظهر أنّ المحدثين قد تبنّوا آراءهم إمّا بالرّجوع إلى مرجعيّات تراثيّة أُعيدت قراءتُها، أو بالاستناد إلى مناهج لسانيّة معاصرة، وهذا يدلّ على أنّ الأفضل هو تجديد فهم العامل بوصفه أداة تنظيميّة تفسّر كيف ينسجم الشكل (المبنى) مع الدّلالة (المعنى)، بدلًا من التخلّي عنه بشكلٍ كامل.

المراجع

1. إدريس، عبد الفتاح محمود. "مظاهر الترجيح الخفي في كتب الخلاف النحوي: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري والتبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري أنموذجين"، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، مج 10، ع 125 (نوفمبر 2021): 113–148.
2. الأستراباذي، رضيّ الدين. شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، 1985.
3. اعقيلان، عبد الكريم عبد القادر عبد الله. "المتبقّي ومعايير الأفضليّة في مسائل الإعلال والإبدال: دراسة في التفكير الصرفي عند العرب"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 19، العدد 2 (2022).
4. اعقيلان، عبد الكريم عبدالقادر عبدالله. أحكام الواجب النحوي في المرفوعات – دراسة في التفكير النحوي عند العرب، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمّان، 2018.
5. آل طائر، فاطمة محمد علي. "نظرة في العامل النحوي عند المحدّثين: بين القبول والرفض"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة حائل، مج 2، ع 2 (يناير 2019): 14–29.
6. تمام حسان. اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، 2000م.
7. الجرجانيّ، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. دلائل الإعجاز في علم المعاني، تحقيق محمود محمد شاكر (أبو فهر)، ط3، القاهرة: مطبعة المدني؛ جدة، دار المدني، 1992م/1413هـ.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، د.ت.
9. ابن جني، أبو الفتح عثمان. المنصف – شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، دار إحياء التراث القديم، بيروت، 1954.
10. الجوابرة، علي سليمان. "فكرة العامل وأثرها في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه"، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مج 7، ع 22 (2022): 125–150.
11. الحباشة، صابر. "اللاتناهي في التصوّر النحوي"، مجلة آفاق معرفية، ع 9 (2023): 146–152.
12. حسان، تمام. اللغة العربية معناها ومبناها، ط5، القاهرة، عالم الكتب، 2006م/1427هـ.
13. الحلواني، محمد خير. الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي، حلب، 1971، ص 169–182.
14. حمّي، عبد الكريم، ومحمد العيد رتيمة. "نظام النحو العربي وتكامل عموم العربية بين نظر ابن جني واللسانيات النصية الحديثة – تحليل ومقاربة – قراءة في المصطلحات والمفاهيم"، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات، جامعة أدرار – الجزائر، مج 12، ع 2 (2024): 666–676.
15. الخطيب، عبداللطيف. ابن يعيش وشرح المفصّل، جامعة الكويت، 1999.
16. أبو دلو، أحمد محمد. "مقاربتان في نقد نظرية النحو العربي"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج 14، ع 2 (2017): 369 – 409.
17. الراجحي، عبده. النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص 147.
18. الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيد الله. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، مصر، ط2.
19. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، 1986.
20. الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1406هـ/1986م.
21. الزيادات، طارق إبراهيم، وعبد القادر مرعي بني بكر. "فساد الشاهد الشعري النحوي في كتب الخلاف النحوي: شاهد العامل في رفع الاسم بعد لولا أنموذجًا"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، ع 41 (2017): 117–126.
22. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
23. السيوطي، جلال الدين. الاقتراح في أصول النحو، تحقيق محمود فجال، دار القلم، دمشق، 1989.
24. السيوطي، جلال الدين. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 1431هـ.
25. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. سبب وضع علم العربية، تحقيق مروان العطية، دار الهجرة، بيروت/دمشق، 1988.
26. ضيف، شوقي. ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982.
27. أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي. مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا/بيروت، 2009.
28. عبد التواب، رمضان. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997.
29. عبد اللطيف، جاد السيد دفع الله. "الإجماع في أصول النحو: معناه ومفهومه"، المجلة العلمية لجامعة الإمام المهدي، مج 11، ع 1 (يونيو 2018): 239–262.
30. عثمان، حليمة محمد علي، وصلاح رمضان عبد اللاه عبد العال. "السماع بين البصريين والكوفيين: دراسة تطبيقية في بعض القراءات القرآنية"، مجلة الفازر للدراسات التربوية والنفسية واللغوية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة بخت الرضا، العدد 26 (سبتمبر 2024): 105–122.

31. العكبري، أبو البقاء. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.
32. العنبر، عبد الله. النظريات النحوية – ثورة منهجية بين عوالم التخفّي ومرايا التجلي، أمواج للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، 2014.
33. عيد، محمد. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1989.
34. فيرديناند دي سوسير. محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة مالك يوسف المطلبي، آفاق عربية، بغداد، ط3، 1985.
35. ابن مالك، محمد بن عبد الله. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967.
36. المجدوب، عز الدين. "إعادة تبويب الأبواب النحوية من منظور نظرية التعلّق: من المعنى إلى النص"، مجلة اللغويات التطبيقية، ع 2 (2025): 9–13.
37. المسدّي، عبد السلام. "اللسانيات بين لغة الخطاب وخطاب الأدب"، مجلة الأقلام، ع 9 (1983).
38. ابن مضاء القرطبي. الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، 1979.
39. ابن منظور. لسان العرب. تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، بمراجعة يوسف خياط، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، 328/1.
40. نجم الدين، بشير مبارك حسين. القياس النحوي: أصوله وضوابطه ووظيفته ودوره في بناء المدرستين الكوفة والبصرة. رسالة دكتوراه، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، كلية الدراسات العليا، أم درمان، 2003.
41. ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق بركات يوسف هبود، مراجعة يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1431هـ.
42. ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 1985.
43. الياسري، علي مزهر. الفكر النحوي عند العرب – أصوله ومناهجه، الدار العربيّة للموسوعات، بيروت، 2003.

- تمّ بحمد الله تعالى -